دليل الادلة الجنائية الارشادي
لتمكين وحماية المدافعين

دليل الادلة الجنائية الارشادي
لتمكين وحماية المدافعين

الاعداد

مجموعة من مدافعي جمعية النضال لحقوق الانسان

أشرف على الإعداد

علي محمود عباس

اصدار جمعية الامل العراقية أيلول ـ سبتمبر 2022

جميع حقوق الطبع أو اعادة النشر محفوظة لجمعية الامل العراقية

www.iraqi_alamal.org

«This publication was produced with the financial support of the European Union. Its contents are the sole responsibility of (Iraqi Al-Amal Association) and do not necessarily reflect the views of the European Union"

تم إنتاج هذا المطبوع بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي.

محتوياتها هي من مسؤولية (جمعية الأمل العراقية) ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي»

المشروع ممول من الاتحاد الاوربي

جمعية الأمل العراقية
Iraqi Al-Amal Association
NGO منظمة غير حكومية

AL-HIQAA ASSOCIATION FOR HUMAN RIGHTS
N.G.O
جمعية الحقاء لحقوق الانسان

تنبيه: إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر.

ISBN: 978- 1- 7747217- 4- 2

دليل الادلة الجنائية الارشادي
لتمكين وحماية المدافعين

الاعداد

مجموعة من مدافعي جمعية النضال لحقوق الانسان

أشرف على الإعداد

علي محمود عباس

مدافع في برنامج حماية المدافعين

المشروع ممول من الاتحاد الاوربي

جمعية الأمل العراقية
Iraqi Al-Amal Association
منظمة غير حكومية NGO

الشكر والتقدير

الشكر والتقدير لكل من ساهم في انتاج هذا العمل

زميلاتنا وزملائنا في النشاط المدني ومدافعي حقوق الانسان الملهمون...

جمعية الامل العراقية على رعايتها ودعمها لمدافعي حقوق الانسان ونشطاء المجتمع المدني...

مشروع حماية المدافعين والمشرفين عليه (زينب مؤيد، محمد زنكنة) لما قدموه من دعم ونصائح...

الزميلات والزملاء المدافعين في مشروع حماية المدافعين على كل ماقدموه من اراء طيلة فترة الاعداد (عماد الصالح، ايات عباس، سيف خيري، ميسم عبد الله)...

السادة (اسامة العبيدي، عمر القاضي) على المراجعة القانونية...

الزميلات والزملاء متطوعي جمعية النضال لحقوق الانسان للجهود المبذولة بجمع واعداد المواد...

الانسة (رقية الفيلي) على المراجعة التقنية الجنائية...

السادة (حارث السعيدي، سراج الدين ظافر، مصطفى الجبوري) المراجعة الحقوقية والمواد...

مقدمة

شهد العراق في السنوات الاخيرة تطورا وازدياد ملحوظا في أعداد العاملين في المجتمع المدني وحقوق الإنسان من أفراد ومنظمات وان جزء كبير من هذا التغيير يعود للتغيرات السياسية التي حدثت في نظام الحكم في العراق بعد 2003 وانفتاح العراق على العالم بمختلف ثقافاته، وان حركة المجتمع المدني بتصاعد في أغلب الدول التي تنتهج انظمة الحكم الديمقراطية او على اقل تقدير التي تراعي وتحترم حقوق الانسان بالاضافة الى عراقة وخبرة مجتمعاتها في هذا المجال.

ان العوامل التي ذكرناها انعكست على واقع حركة المجتمع المدني في العراق إذ تجاوز تعداد المنظمات غير الحكومية المسجلة في «دائرة المنظمات غير الحكومية» في العراق 5300 كيان لغاية شباط (2022) والعدد بتزايد مستمر، تعمل تلك المنظمات على قضايا واختصاصات مختلفة مثل حقوق الإنسان بشكل عام ومنها ذات اختصاصات محددة مثل المرأة والطفل وذوي الاعاقة والبيئة والتنمية المستدامة وغيرها،

كما يوجد أعداد ليست بالقليلة من المجاميع الشبابية تعمل بتسميات وصفات فرق تطوعية منها المسجلة رسميا في «المركز الوطني للعمل التطوعي ـ وزارة الشباب والرياضة» والتي تجاوز تعدادها الـ (540) فريق

تطوعي وايضا هي بتزايد مستمر وتعمل بمجالات مختلفة، بالاضافة الى فرق وأفراد تعمل بطرق غير منظمة بقانون وغير مسجلة لكنها تمارس حراك المجتمع المدني وعلى صعد مختلفة ولها فاعلية وثقل في إدارة الأزمات مثل أزمة كوفيد ـ 19 وأزمة النزوح وغيرها،

كل ممن ذكرناهم سابقا يعملون في مجال المجتمع المدني وبالامكان توصيفهم بالناشطين أو الفاعلين وغالبا ما يتعرضون لمخاطر بسبب النشاطات التي يقومون او لعدم اتمامهم عملية التسجيل القانونية سواء كمنظمات أو فرق تطوعية وعدم تنظيمهم لنشاطاتهم بشكل مخطط وعدم وجود تقييم للمخاطر كونهم يعملون تطوعا ورغبة منهم لاستثمار اوقات الفراغ وممارسة هوايتهم وسد حاجات المجتمع،

يتعرض العاملين في مجال المجتمع المدني لحملات التسقيط والتشهير بسبب قيامهم باعمال ونشاطات تكشف تقصير جهات اخرى وانتهاكاتها لحقوق الفرد والمجتمع وتتنوع الهجمات فمنها لا أخلاقية ضد الناشطات والناشطين وهجمات الكترونية واعلامية، ومضايقات تطال ذويهم او مؤسساتهم التي ينتمون اليها فضلاً عن الوسم الاجتماعي الذي يلازمهم ويشوه سمعتهم وممارسات اخرى تصل الى التهديد بالتصفية او الاضرار بالمصالح وهذا ماحدث بالفعل ما ادى الى قتل الناشطين، ومنها تتصف بالمشروعية إذ تتم من خلال توجيه التهم والدعاوى القضائية ضد الناشطين لأسباب عديدة مثل (العمل دون الحصول على الموافقات ـ الاتهام بالعمالة لجهات خارجية ـ استلام التمويل غير المشروع ـ اهانة الدولة والرموز السياسية والدينية).

كل من ورد ذكرهم سابقا هم أفراد عاملون وفاعلون في مجال الدفاع

عن حقوق الانسان منهم يضطرون في مناسبات عديدة الى تلافي بعض النشاطات رغم إيمانهم بها وفائدتها للمجتمع أو ترك العمل خوفاً وتجنبا للمخاطر المحتملة التي ذكرناها، أو لعدم قدرتهم على اثبات الحقوق والحد من انتهاكها وجبر الضرر الذي يترتب عليه.

وكذلك يوجد تحد كبيرعلى المستوى الوطني إذا لا يوجد تشريع ينظم العمل التطوعي أو قانون لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان أو قانون ينظم قضية حرية التعبير عن الرأي ولا قانون للجرائم الإلكترونية ما قد يعطي الفرصة لتحويل العاملين في مجال تلك المجالات ضحايا محتملين نتيجة الإغفال التشريعي

يدور الكثير مما ذكرنا في جانب نقص أو عدم المعرفة ببعض العلوم والمهارات والتي تعد بمثابة حماية وتمكين للفاعلين لو توفرت والتي تعطي حيزا ومساحات أوسع لممارسة نشاطاتهم وفعالياتهم المجتمعية والانسانية، ومن تلك العلوم والمعارف التي سنعمل على تغطية ما يمكن منها هي «**الأدلة الجنائية وأدلة الإثبات**» وعلاقاتها وأهميتها للفاعلين في مجال المجتمع المدني.

ففي حياتنا اليومية ومن خلال العديد من الأعمال التي نقوم بها نترك أثراً وهذا الأثر يسمى دليل وهذا الدليل يشير الى شخص معين قد يكون هو الناشط أو الفاعل، **وإن التعرف على الأدلة ومعرفة أهميتها وفوائدها وطرق توثيقها وحفظها سيعمل على زيادة المعرفة بطرق الاثباتات سواء في قضاياهم المتبناة أو القضايا التي من الممكن أن تستخدم ضدهم، إن كل حادثة سواء كانت جرمية أو كارثة طبيعية أو صراعًا مسلَّحًا أو غير ذلك تترك آثارا في مسرح وقوعها والهدف من التحقيق الذي يليها**

هو جمع وتقصي الحقائق وتحليلها تحليلاً دقيق وإعادة تمثيل الأحداث وفهم ما جرى.

وبالنظر الى الطبيعة الهشة لتلك الآثار وامكانية تغييرها وتلفها والتلاعب بها وحتى تزييفها يشكل امراً بالغ الاهمية، فان موثوقيتها وحفظ سلامتها المادية يعتمدان الى حد بعيد على ما نقوم به من تصرفات، اذا يجب مراعاة مجموعة أساسية من المبادئ الإرشادية فالتصرف بعناية ومهنية طوال فترة عملنا المدني سيكون عنصراً بالغ الأهمية لقبول الأدلة لغرض الإثبات القضائي فضلا عن قبولها للتحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان والعمل الإنساني، إضافة لتلافي القيام بتصرفات وأفعال تعد أخطاءاً في العمل وتمثل ادلة إثبات يمكن استخدامها لاحقا بالضد منا.

نتناول في دليلنا الإرشادي بعض من أنواع الأدلة مع شرح واضح لها وبعض الامثلة الواقعية التي تتعلق بمشاكل لحقت بالعاملين في مجال المجتمع المدني كما نضع أيضا حزمة من الإرشادات والنصائح، كما نأمل من القارئ بأن يراعي جانب زيادة المعرفة من خلال الانخراط بالتدريبات التي تتعلق بهذا الخصوص منها تدريبات إجراء المقابلات وتدريبات الأمن الرقمي والحماية الشخصية وقراءة قواعد ومدونات السلوك للمنظمات الدولية والمؤسسات العاملة في مجالنا.

الاهداف

زيادة معرفة الفاعلين في مجال النشاط المدني والدفاع عن حقوق الإنسان من أفراد وجماعات.

توضيح الأفكار والمفاهيم الجديدة ـ الأدلة المادية والجنائية ـ التي تسهم إلى حد ما بزيادة المعرفة لدى زملائُنا الفاعلين في مجال المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان.

تقديم حزمة من الإرشادات والنصائح لتفادي بعض المشكلات التي تلحق بالناشطين إزاء عملهم وبعض أنشطتهم.

الوصول الى حركة مجتمع مدني واعية وذات فاعلية أكبر من خلال العمل بشكل احترافي ومساحات آمنة.

توضيح بعض المفاهيم الخاصة بحقوق الإنسان:

حقوق الإنسان:

حقوق الإنسان هي حقوق نتمتّع بها جميعنا لمجرّد أنّنا من البشر، ولا تمنحنا إيّاها أي دولة. وهذه الحقوق العالميّة متأصلة في جميع البشر، مهما كانت جنسيتهم، أو نوعهم الاجتماعي، أو أصلهم الوطني أو العرقي أو لونهم، أو دينهم، أو لغتهم، أو أي وضع آخر. وهي متنوّعة وتتراوح بين الحق الأكثر جوهرية، وهو الحقّ في الحياة، والحقوق التي تجعل الحياة جديرة بأن تُعاش، مثل الحق في الغذاء والتعليم والعمل والصحة والحرية.[1]

المدافعون عن حقوق الإنسان:

المدافعون عن حقوق الإنسان هم الأشخاص الذين يعملون، بصورة فردية أو جماعية، وبشكل سلمي، نيابة عن الآخرين من أجل تعزيز حقوق الإنسان المعترف بها دولياً والدفاع عنها.[2]

يُعْرَف المدافعون عن حقوق الإنسان بالأعمال التي يقومون بها لا

(1) » ما هي حقوق الإنسان؟ / مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان»
(2) «المدافعون عن حقوق الإنسان / فرونت لاين ديفيندير ز Front Line Defenders»

بمهنهم أو وصفهم الوظيفي أو المنظمة التي بها يعملون. يمكن أن يكونوا من بين القادة المجتمعيين، والصحفيين، والمحامين، والزعماء النقابيين، والطلبة أو أعضاء المنظمات العاملة في حقوق الإنسان. ومن الممكن أن يدافعوا عن حقوق النساء، والحقوق البيئية، وحقوق السكان الأصليين، وحقوق الأطفال، وحقوق الأقليات، وحقوق اللاجئين. يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان في كثير من البلدان مخاطر شخصية جَمَّة لأنهم يدافعون عن حقوق الغَير ضد مصالح ذوي النفوذ.

المدافعات عن حقوق الإنسان

هن النساء العاملات في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان لكن بظروف مختلفة في أغلب الأحيان عن الرجال حيث يتعرضن (المدافعات) لمخاطر تختلف عن التي يتعرض لها الرجال مثل استهدافهن أو تعرضهن لتهديدات أو عنف مبني على أساس النوع الاجتماعي، كما انهن عرضة للوصمة والنبذ من قبل قادة المجتمع والجماعات الدينية والأسر والمجتمعات المحلية الذين يعتبروهن، من خلال عملهن يشكلن تهديدا للدين أو الشرف أو العرف.[1]

تعريف المدافعة والمناصرة

هي نشاط أو مجموعة أنشطة يقوم بها افراد او مجموعات تهدف إلى إعلام وتوعية المجتمع والمواطنين إلى قضية ما أو الضغط على مواقع القرارات لإيجاد حلول من خلال العمل مع الأفراد والمنظمات لتغيير

(1) «أكاديمية الحقوق منظمة العفو لحقوق الإنسان» academy.amnesty.org

واقع او ادراج المشكلة في جدول أعمال المسؤولين لإيجاد حل لها والعمل على تغيير السياسات.

المجتمع المدني

هي الجماعات او الافراد التي تعمل يوميا لاجل تعزيز وحماية وتحسين حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم. ومهما اختلفت تسميتهم ـ المدافعون عن حقوق الإنسان، المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، نقابات المحامين، النوادي الطلابية، نقابات العمال، المعاهد الجامعية، المدونين أو الجمعيات الخيرية التي تعمل مع فئات عرضة للتمييز ـ فإن العناصر الفاعلة في المجتمع المدني تعمل لأجل مستقبل أفضل وتتشارك في أهداف عامة لتحقيق العدالة والمساواة واحترام الكرامة الإنسانية.[1]

(1) «المجتمع المدني / موقع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان» / / :https
www.ohchr.org /ar /resources /civil _ society

الحيز المتاح للمجتمع المدني ونظام حقوق الإنسان من منظور الأمم المتحدة

«إذا لم يصغي القادة لشعوبهم، فإنهم سيسمعونهم ـ في الشوارع والساحات، أو كما نرى الآن في كثير من الأحيان في ساحات الاحتجاج فهناك طريقة أفضل في المزيد من المشاركة والمزيد من الديمقراطية والمزيد من الانخراط والانفتاح وهذا يعني إتاحة الحيز الأقصى للمجتمع.[1]

تهدف الامم المتحدة من خلال رسالتها العامة إلى تحسين الحياة المتجذرة في احترام حقوق الإنسان وأن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني تسعى إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، سواء بشكل صريح أو ضمني من خلال مضمون عملهم أو طبيعته، وتعزز الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الوعي بالحقوق وتساعد المجتمعات المحلية في صياغة الشواغل ورسم الاستراتيجيات والتأثير على السياسات والقوانين والضغط من أجل المساءلة كما تعمل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على جمع آراء المجتمعات وإيجاد السبل لكي يتسنى لها الاطلاع على عملية اتخاذ القرارات بشأن السياسات العامة بشكل كامل، هذا وتوفر

(1) دليل عملي للمجتمع المدني من اصدارات ص3 «الامم المتحدة ـ مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان»

الجهات الفاعلة في المجتمع المدني خدمات لأولئك الذين هم عرضة للخطر والضعفاء على جبهات متعددة.

وهذا ما شددت عليه في الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا، (قرار الجمعية العامة 53/ 144)، الذي يشار إليه في كثير من الأحيان باسم «الإعلان بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان.» في المادة رقم (1) «من حق كل شخص بمفرده وبالاشتراك مع غيره أن يدعو ويسعى إلى حماية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيدين الوطني والدولي».

من هم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني:

- المدافعون عن حقوق الإنسان، بمن فيهم الناشطون على شبكة الانترنت.
- منظمات حقوق الإنسان (المنظمة غير الحكومية والجمعيات ومجموعات دعم الضحايا).
- التحالفات والشبكات (حقوق المرأة وحقوق الطفل أو القضايا البيئية، وحقوق الأرض، وغيرها).
- الأشخاص ذوو الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم.
- المجموعات المجتمعية (الشعوب الأصلية والأقليات والمجتمعات الريفية).
- المجموعات القائمة على أساس ديني (الكنائس والمجموعات الدينية).

- الاتحادات والنقابات وكذلك الجمعيات المهنية مثل نقابة الصحفيين ونقابة المحامين، اتحاد الطلبة).
- الحركات الاجتماعية (حركات السلام وحركات الطلبة، وحركات مناصرة الديمقراطية).
- المهنيون الذين يساهمون مباشرة في التمتع بحقوق الإنسان (مثل العاملون الإنسانيون والمحامون والعاملون في مهنةِ الطب عامة).
- أقارب وروابط ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.
- المؤسسات العامة التي تبذل أنشطة بهدف تعزيز حقوق الإنسان (المدارس والجامعات والهيئات البحثية).

يعمل المدافعون عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني على معالجة القضايا التي تهم المجتمع للحد من الانتهاكات التي تطال الحقوق ومنها:

- مكافحة الفقر والفساد وعدم المساواة الاقتصادية.
- الاستجابة للأزمات الإنسانية، بما في ذلك النزاع المسلح.
- تعزيز سيادة القانون والمساءلة.
- تعزيز الحريات العامة.
- الدعوة إلى الشفافية في الميزانيات الحكومية.
- حماية البيئة.
- إعمال الحق في التنمية.
- تمكين الأشخاص النتمون إلى أقليات والمجموعات الأخرى المعرضة للخطر.

- مكافحة أي شكل من أشكال التمييز.
- دعم جهود منع الجريمة.
- تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات ومساءلتها.
- مكافحة الاتجار بالبشر.
- تمكين النساء.
- محاربة خطاب الكراهية.
- تمكين الشباب.
- دفع عجلة العدالة الاجتماعية وحماية المستهلك.
- توفير الخدمات الاجتماعية.

التحديات التي تواجهها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني

قد تواجه الجهات الفاعلة في المجتمع المدني محليا أو إقليميا أو عالميا، عقبات تهدف للحيلولة دون القيام بأنشطتها المشروعة أو التحجيم من تأثيرها أو إيقافه أو عكسه وذلك بسبب انتقادهم أو معارضتهم لمواقف الحكومة أو سياساتها وإجراءاتها، وقد تشمل هذه العقبات فرض قيود على الحرية والاستقلالية، أو المضايقة والترهيب وارتكاب الأعمال الانتقامية (أي العقاب أو النار) ضد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

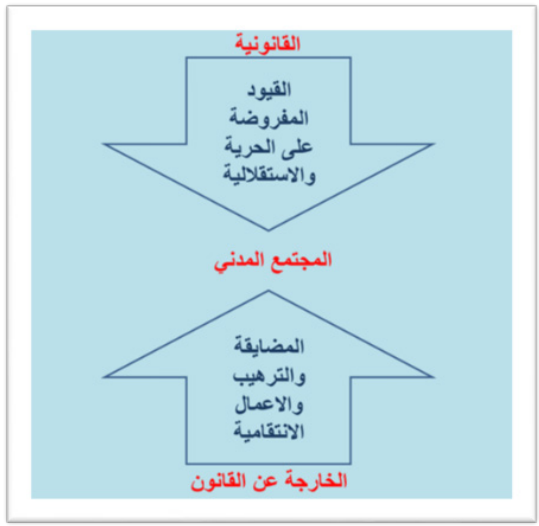

طرق إعاقة عمل المجتمع المدني أو تقليص تأثيره أو إيقافه أو عكسه

التدابير المعيقة لعمل المجتمع المدني والتي تستند إلى القانون أو الأحكام القانونية

قد تحد القوانين واللوائح القانونية من حرية واستقلالية الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على سبيل المثال من خلال:

- اشتراط التسجيل دون الحصول على مزايا إيجابية (مثل المزايا الضريبية).
- الحد من أنواع الأنشطة التي يمكن القيام به.
- فرض العقوبات الجنائية على الأنشطة غير المسجلة.
- القيود المفروضة على تسجيل الجمعيات الخاصة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية أو الجمعيات التي تتلقى تمويلا أجنبيا أو المجموعات العاملة في مجال حقوق الإنسان.
- وضع معايير للأشخاص أو الجهات ممن يمكنه القيام بالأنشطة أو الحد من تلك الأنشطة.
- تقييد مصادر التمويل (أي المصادر الأجنبية).
- التشريعات التي تنظم حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والتي تتضمن أحكاما تمييزية، أو لها تأثير سلبي على بعض المجموعات.

بالإضافة إلى ذلك، قد تحول الإجراءات الإدارية للجهات الفاعلة في المجتمع المدني دون تنفيذ الأنشطة أو تأخرها، وفي حال اجتزاء الحق في حرية الوصول إلى المعلومات، تصبح الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أقل قدرة على التدخل في ميدان صنع السياسات بفاعلية.

كما وتعتبر الأنماط المفرطة في التضييق أو التشديد على المشاركة في عمليات صنع القرار.

الإجراءات التعسفية

إن انتقاد أو معارضة المجتمع المدني لمواقف أو سياسات أو إجراءات حكومية قد يؤدي للمساءلة تحت طائلة أحكام وردت في التشريعات والقوانين (على سبيل المثال، مكافحة غسل الأموال، ومكافحة الإرهاب، والأمن القومي، والآداب العامة، والتشهير، وحماية السيادة الوطنية)، والتي تصل أحكامها في بعض الحالات للسجن المؤبد وحتى للإعدام ومنها:

- الاعتقالات والاحتجازات التعسفية.
- حظر السفر.
- فرض القيود التعسفية على الاحتجاجات أو التجمعات أو إلغاؤها.
- التدقيق التعسفي الإدارة والحوكمة الداخلية.
- التهديد بإلغاء التسجيل أو إلغائه بالفعل.
- الإغلاق القسري للمكتب.
- البحث في الممتلكات ومصادرتها.
- الغرامات المفرطة.
- المحاكمات الزائفة.
- الحرمان من الجنسية.

المضايقة والترهيب والأعمال الانتقامية الخارجة عن القانون

إن القيود المفروضة بشكل قانوني والقوانين التي تطبق بشكل تعسفي، والتي من شأنها تقويض الحيز المتاح للمجتمع المدني، فإن التهديدات أو غيرها من أشكال الضغط النفسي أو الاعتداءات الجسدية التي تستهدف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أو أسرهم قد تحول دون عملهم بحرية، ومن الأمثلة على ذلك:

- رسائل التهديد الهاتفية.
- المراقبة.
- الاعتداءات الجسدية أو الجنسية.
- تدمير الممتلكات.
- الحرمان من فرص العمل أو فقدان الدخل.
- حملات تشويه السمعة ووصف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بـ «أعداء الدولة»، أو «الخونة»، أو عملاء لخدمة «مصالح أجنبية».
- حالات الاختفاء.
- التعذيب.
- جرائم القتل.

المعايير القانونية الدولية المتصلة بعمل المجتمع المدني

إن خلق بيئة عمل للفاعلين في مجتمع المدني يجب أن تستند إلى إطار قانوني وطني واضح ودقيق يرتكز على القانون الدولي لحقوق الإنسان. وتعد حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي، والحق في المشاركة في الشؤون العامة حقوقا تمكن الناس من العمل لصالح المجتمع وبشكل ايجابي. اذا يجب أن يتمتع كل شخص بهذه الحقوق، سواء كانت بشكل فردي أو بالاشتراك مع غيره. حيث أنها تشكل محور النشاط والمجتمع المدني. وتتضمن معظم الأدوات السياسية الدولية لحقوق الإنسان أحكاما ذات صلة مباشرة لحماية الحريات العامة، وتشير جميعها إلى مبدأ عدم التمييز:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المواد 19، 20، 21).[1]
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حيث ينص على الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والمشاركة في الحياة العامة (المواد 19، 21، 22، 25).[2]

(1) «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 (المواد 19، 20، 21)»

(2) «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966 (المواد 19، 21، 22، 25)»

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث ينص على الحق في تكوين النقابات أو المشاركة فيها والإسهام في الحياة الثقافية (المواد 8، 15).[1]
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حيث تنص على حق المرأة في المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية (المادة 3).[2]
- اتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري حيث تحظر التمييز المبني على الرأي والتجمع وتكوين الجمعيات، وإدارة الشؤون العامة (المادة 5).[3]
- اتفاقية حقوق الطفل حيث تنص على حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي (المادتان 13، 15).[4]
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حيث تكفل الحق في حرية الرأي والتعبير، الوصول إلـى المعلومات، والمشاركة في الحياة السياسية والعامة، وكذلك في الحياة الثقافية (المواد 21، 29، 30).[5]
- اتفاقيـة الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري حيث تنص على الحق في تشكيل منظمات وجمعيات هدفها يكون الإسهام

(1) «العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966 (المواد 8، 15)»

(2) «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1979 (المادة 3)»

(3) «الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1965 (المادة 5)»

(4) «اتفاقية حقوق الطفل 1989 (المادتان 13، 15)»

(5) «اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة «اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2006 (المواد 21، 29، 30)»

في تحديد ظروف حالات الاختفاء القسري ومعرفة مصير الأشخاص المختفين، وفي مساعدة ضحايا الاختفاء القسري، وحرية الاشتراك فيها (المادة 24).[1]

- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم حيث تنص على الحق في تكوين الجمعيات (المادة 26).[2]

(1) «الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري 2010 (المادة 24)»
(2) «الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم 1990 (المادة 26)»

الادلة الجنائية

عبارة عن مجموعة من القرائن التي يمكن من خلالها إثبات مجموعة من الحقائق التي تدور حول الجريمة بقصد نسبتها إلى فاعل معين، وقد يقدمها المدعى عليه أيضًا لإثبات أنه غير مذنب، وتتخذ هذه الأدلة عدة أشكال تبعًا لنوع الجرائم فقد تكون أدلة مادية أو شفهية، ويتم الحصول عليها من مسرح الجريمة.[1]

أنواع الأدلة الجنائية:

- أدلة جنائية لفظية
- أدلة جنائية مادية
- أدلة جنائية معنوية
- أدلة جنائية غير المباشرة
- أدلة جنائية مستندية
- أدلة الشهود

(1) «الانتربول الدولي interpol.int./ الأدلة الجنائية»: https: / /www.interpol.int / 2/ ar/ 5

الأدلة الجنائية اللفظية تشمل الأدلة اللفظية ما يأتي:

- اعترافات المدعى عليه.
- شهادة أدلى بها شهود وخبراء.
- نصوص المستندات مثل (أمر تفتيش أو ملفات أخرى).
- الأدلة المنطوقة التي تم الحصول عليها من خلال التنصت أو أي تقنية أخرى مماثلة.

الأدلة الجنائية المادية

وهي أي دليل يمكن لمسه أو رؤيته وذو ارتباط بالجريمة فهي عناصر ناطقة بنفسها وتؤثر في قناعة القضاة عند المحاكمة بشكل مباشر، وعادة ما يتم تقديم هذا النوع من الأدلة كمستند، وتشمل ما يأتي:

- الأسلحة أو الأدوات الأخرى المستخدمة لارتكاب جريمة.
- الممنوعات غيرالمشروعة مثل المخدرات وأموال المخدرات وأدوات صنعها وتعاطيها.
- عينات الحمض النووي أو الدم أو الجسم.
- الصور الفوتوغرافية أو لقطات الفيديو.
- دليل إثبات آثار أقدام أو أنواع أخرى من المسارات.
- الأدلة العلمية والطب الشرعي.

الأدلة الجنائية المعنوية

يعتبر هذا النوع من الأدلة المساندة التي تعزز الأدلة المادية ويتم

الحصول عليها عن طريق مراقبة ردات الفعل التي تصدر عن الشهود أو المشتبه بهم عند مواجهتهم ببعض الأدلة أثناء جلسة المحكمة والتي تثبت براءة المتهم أو تثبت عليه التهمة.

الأدلة الجنائية غير المباشرة

وتسمى بالأدلة الظرفية، وهذا النوع من الأدلة لا يثبت بشكل مباشر أن المدعى عليه مذنب بارتكاب جريمة، ومع ذلك فهي دليل على حقيقة أخرى قد تؤدي إلى استنتاج أن المدعى عليه مذنب، مثل أن نثبت أن سلاح ما تم إطلاق النار منه، ولكن ذلك لا يثبت كون صاحب السلاح هو من أطلق النار، يعتبر هذا النوع من الأدلة مهم في القضايا التي تفتقر إلى الأدلة المباشرة.

الأدلة الجنائية المستندية

هي أي نوع من الأدلة التي تُطبع عليها معلومات ذات الصلة بالقضية يتضمن هذا عمومًا السجلات الورقية، مثل مستندات المحكمة وسجلات العمل والأوراق الشخصية، ويمكن أن تتضمن أيضًا مستندات إلكترونية أو أية مواد قابلة للاختزال إلى كتابة مخزنة على الأجهزة بما في ذلك تسجيلات الشرائط وشرائط فيديو وسجلات الكمبيوتر.

أدلة الشهود

تعتبر شهادة الشهود من أهم جوانب أي قضية ومن ضمن الأدلة الأساسية والرئيسية في عملية الدعوة، حيث يساعد الشاهد في تحديد

المعلومات حول حادثة أو جريمة ما، حيث من الممكن أن تفيد شهادة الشهود في براءة المتهم أو إثبات التهمة عليه، مما يسمح للقضاة والمحامين بفهم كل شيء عن القضية.

كما تنقسم الأدلة بتقسيمات أخرى:

1. **الأدلة الفيزيائية** Physical Evidence **وتتضمن**: البصمة الوراثية، آثار أو بصمات الأحذية، آثار الإطارات، آثار أو بصمات الأدوات مثل الأسلحة والمفكات وأثر البارود.
2. **الأدلة المتتبعة** Trace Evidence **وتتضمن**: الزجاج، الأصباغ والخيوط، المخدرات، الأسلحة والرصاص، تحليل الخطوط والتواقيع والصكوك والأوراق النقدية وكشف لون ونوع ورقم السيارة.
3. **الأدلة الحيوية** (Vital Evidence) **وتتضمن**: الدم، اللعاب، السائل المنوي أو المهبلي، الشعر والمواد النباتية.

بـصمة الحمض النووي DNA:

علميا هو الحمض الرايبوزي للأكسجين النووي أو (Deoxyribonucleic Acid) وقد سمي بالحمض النووي لتواجده في نويات الخلايا لجميع الكائنات الحية مثل البكتريا والفطريات والنباتات والحيوانات والإنسان، ما عدا خلايا الدم الحمراء حيث ليست لها نواة ويوجد داخل نواة الخلية في صورة كروموسومات مشكلا وحدة البناء الأساسية لها.

وهو أحد وسائل التعرف على الشخص عن طريق مقارنة الحمض النووي مع شخص آخر، وكلما زادت صلة القرابة بين الشخصين كلما زادت مدى التشابه نقاط القواعد النيتروجينية الموجودة في الحمض النووي للشخص المعني والبالغة 13 نقطة، ويوجد الحمض النووي في جميع خلايا الإنسان ويزداد في الخلايا التي تحتوي كيراتين وبروتين كالشعر واللعاب والأظافر.

مميزات بصمة الحمض النووي DNA:

- إمكانية استخراج البصمة من أي مخلفات بشرية سائلة مثل الدم، اللعاب، المني أو أنسجة مثل الجلد، والعظام أو الشعر.
- الحمض النووي يقاوم عوامل التحلل والتعفن لفترات طويلة تصل إلى عدة شهور وثبت إمكانية تطبيقه حتى أربع سنوات من تاريخ وقوع الأثر في بعض الحالات.
- تظهر بصمة الحمض النووي على هيئة خطوط عريضة يسهل قراءتها وتخزينها في أجهزة الكمبيوتر لحين طلبها للمقارنة.
- أصبح معترفا بالبصمة الوراثية كدليل إثبات أو نفي في أغلب المحاكم بأوروبا وأمريكا.

أهمية بصمة الحمض النووي DNA:

أستخدمت البصمة الوراثية بداية في مجال الطب لدراسة الأمراض الوراثية وزرع الأنسجة وسرعان ما تم استخدامها في الطب الشرعي والبحث الجنائي، واصبحت البصمة الوراثية تستخدم لغرض إثبات أو نفي البنوة أو الأبوة، كما تستخدم في إثبات درجة القرابة في الأسرة في حالة إدعاء القرابة بغرض الإرث بعد وفاة شخص معين، وايضا للتعرف على المجرمين في جرائم القتل والإغتصاب وغيرها بتحليل الآثار المادية على جسم وملابس كل من الجاني والمجني عليه، بالإضافة للتعرف على هوية ضحايا المقابر الجماعية

حيث تعتبر قرينة إثبات أو نفي بنسبة 100 % على عكس فصائل الدم والطرق الأخرى، التي كانت تستعمل في وقت سابق مثل تقرير الطب العدلي الذي يسمى (فحوصات تطابق الأنسجة) التي تمنح نتيجة بنسبة 55% فقط مما يصعّب الركون إليها، لكن الآن وبعد التطورات العلمية التي حدثت في العقد الأخير فأن معهد الطب العدلي افتتح قسماً خاصاً وهو قسم الحمض النووي (D.N.A) والذي تصل نتائجه إلى 99% من الحقيقة ما يسهل على المحكمة اتخاذ القرار في نفي النسب من عدمه.

من المهم جدا أن يعرف الفاعلين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان هذا الدليل لحاجتنا له في إثبات الكثير من القضايا والأحداث التي تجري في مجتمعنا وفي وقتنا هذا ومنها (المقابر الجماعية وجرائم الاختفاء القسري وقضايا إثبات النسب التي تتبع الزيجات خارج القانون واثبات نسب الأطفال المجهولي النسب)

إجرائيا تتم عملية الكشف والفحص عن طريق تسليم العينات إلى

وزارة الصحة ـ دائرة الطب العدلي (معهد الطب العدلي) والذي يعمل بموجب قانون الطب العدلي رقم (37) لسنة 2013 [1]

ويتكون المعهد بالاضافة الى الاقسام في بغداد وباقي المحافظات من وحدة تسمى مجلس المعهد والتي تضم ممثلين من جهات ووزارات مختلفة مثل (وزارة الداخلية والدفاع والتعليم العالي ومجلس القضاء ومدراء الطبابة العدلية في المحافظات وبغداد)، كما يوفر 7 أقسام تتولى أنواع مختلفة من الفحوصات ومن ضمنها (فحص بصمة الحمض النووي).

توظيف الدليل لخدمة الفاعلين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان:

- الكشف عن مصير ضحايا المقابر الجماعية من خلال تسجيل ذويهم واعطائهم عيناتهم الى المختبرات المختصة لمطابقتها لاحقا مع الرفات التي يتم استخراجها من المقبرة الجماعية بالاضافة.
- تحديد هويات الرفات وإعادتها لعائلات الضحايا والذي يعد أمراً مهماً لمنحهم نوعاً من السلام ليتمكنوا من دفن اقربائهم بشكل لائق وكريم وفقًا للتقاليد والمعتقدات.
- تحقيق موضوع جبر الضرر لذوي الضحايا من خلال إثبات الحوادث وحيثيات ارتكاب الجريمة ليستفيدوا من حقوقهم القانونية بالحصول على التعويضات.
- التوثيق الدقيق للجرائم التي ترتكب من قبل الجماعات المسلحة

(1) «قانون الطب العدلي رقم (37) لسنة 2013»

وغيرها من الجهات وذلك من خلال أدلة الطب الشرعي التي يتم التنقيب عنها ميدانياً في موقع الحادثة، أو من خلال عينات الحمض النووي التي تقوم بتجميعها وزارة الصحة.

- الضغط على الحكومة لتسهيل وتسريع إجراءات الكشف عن عينات البصمة الوراثية.

أمثلة واقعية:

التنقيب بموقع مقبرة جماعية في بير منطقة الحلوات بمحافظة الأنبار خلّفها تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام «داعش» في تشرين الأول/ أكتوبر من عام 2014 والتي يعود ضحاياها لأفراد عشيرة البو نمر.

يتم إجراء حملة جمع عينات الحمض النووي من عائلات الضحايا بالتزامن مع أنشطة التنقيب نظمتها دائرة الطب العدلي بالتعاون مع دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية، من خلال توجيه دعوة عامة لعائلات الضحايا من عشيرة البو نمر من قضاء هيت التوافد إلى مركز دائرة صحة الأنبار بين 21 إلى 28 أيلول/ سبتمبر لتقديم المعلومات وعينات الحمض النووي، حيث تلتزم السلطات العراقية باستلام كافة المعلومات حول أفراد الأُسر المفقودين نتيجة جرائم تنظيم الدولة الاسلامية «داعش».[1]

حادثة سبايكر والتي لغاية وقتنا هذا مازالت دائرة الطب العدلي تعمل على رفات جثث الشهداء من تلك الحادثة والتي تعود لـ حزيران 2014 وذلك عن طريق أخذ عينات من الرفات التي يعثرون عليها ومطابقتها مع العينات المأخوذة من ذوي الضحايا مثل الابوين او الاقارب.

(1) «تقرير فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش (يونيتاد) (un.org)»

بـصمات الأصابـع:

هي شكل من أشكال البيولوجيا الإحصائية، وهي علم يستخدم خصائص الأفراد الجسدية والبيولوجية لتحديد هويتهم، فلا يوجد شخصان لديهما بصمات الأصابع نفسها، حتى ولو كانا توأمين متماثلين. كذلك فإن بصمات الأصابع لا تتغير، حتى عندما تتقدم بنا السن، إلا في حال دُمرت الطبقة العميقة أو «الأساسية» لهذه البصمات أو غُيِّرت عن قصد بعملية جراحية تجميلية.

وللبصمات ثلاثة أنماط أساسية تدعى الأقواس، والحلقات، والدوامات. وما يجعل كل بصمة فريدة من نوعها هو شكل التفاصيل الصغيرة في هذه الأنماط، وحجمها وعددها وترتيبها.

خصائص بصمات الأصابع:

- ثبات شكل الخطوط الحلمية منذ إكتمال نموها حتى نهاية العمر حيث أنها آخر أجزاء الجسم في التحلل بعد الوفاة.
- كما أن الجروح والتشوهات والحروق بالبشرة الخارجية لا تؤثر على الخطوط الحلمية، أما إذا وصلت الجروح إلى الطبقات الداخلية للجلد فإن ذلك يؤثر على الطبقة المتجددة وتظهر آثار الالتحام بالجلد مما يجعلها علامة مميزة لذلك الأصبع.

- عدم تأثر البصمات بعامل الوراثة حتى في حالة التوأمين الذين ينتميان إلى بويضة واحدة.
- إن نظرية الإحتمالات تؤكد استبعاد تطابق بصمتين لشخصين، حيث يشترط في الجزائر مثلا توفر 14 علامة مميزة في كل إصبع، فعندئذ يكون احتمال تطابق بصمتين هو 1/ (10)14 وهو احتمال يتجاوز عدد سكان الكرة الأرضية.

أهمية بصمات الأصابع:

1- معرفة الجاني: في الغالب يترك الجاني اثرا او ما يسمى «بطاقة الزيارة» في مسرح الجريمة، حيث كل ما يلمسه يمكن استخدامه ضده كدليل، ذلك لأنه سيترك أثره عليه إلا إذا احتاط بلبس قفاز أو حرص على إزالة ما تركه من آثار بعد ارتكابه الجريمة. ومن هنا تبرز أهمية البصمة كأثر جرمي مهم للغاية أمام القضاء الجنائي، إذ لربما تكون وسيلة لحل لغز العديد من الجرائم، وإذا كانت البصمة في الغالب هي خفية ألا أنها قد تكون ظاهرة في حالة ما إذا كانت مدممة أو ملوثة بالدهان او بالشحوم او الغبار.

2- معرفة اصحاب السوابق عن طريق بصمات الأصابع: إذ تأخذ البصمات قيمتها كبينة معصومة من الخطأ على أساس حقيقتين علميتين وهما:

- إن هذه الخطوط خاصة بكل فرد ولا تطابق خطوط أي شخص آخر على الإطلاق.
- يحمل الإنسان في كف يده وقدمه وأصابعهما خطوطاً مميزة لا تتغير منذ مولده وحتى مماته.

3- تحديد هوية ضحايا الكوارث: إلى جانب البصمة الوراثية، يمكن أن تؤدي بصمات الأصابع دورا مهما في تحديد هوية الضحايا في أعقاب الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان كالزلازل أو التفجيرات. وهذا مهم لا بالنسبة لأجهزة الشرطة التي تحقق في الحادث فقط، بل أيضا بالنسبة لأسر الضحايا.

4- معرفة الضحية (المتوفى): ان لم يكن معه ما يدل على شخصيته، اذ وفي الكثير من حوادث القتل أو الغرق او الحريق يتم العثور على أشخاص لا يحملون ما يدل على شخصيتهم، فيقوم المحقق بأخذ بصمات يد الجثة ويقوم بعد ذلك بعمل مضاهاة على النماذج المتاحة لدى الجهات المعنية للتحقق من شخصية المتوفى.

5- معرفة إسم المتهم في جرائم التزوير وانتحال اسماً كاذباً قد يتسمى المتهم باسم شخص آخر محاولةً منه للهروب من قبضة العدالة نتيجة لارتكابه جريمة ما، ومن خلال عمل تحقيق الهوية لدى الجهات المعنية يمكن معرفة حقيقة شخصيته وعدد الجرائم المرتكبة من قبله.

التقنيات المستعملة في كشف البصمة:

توجد تقنيات عدة لكشف البصمات تتمثل في:

الإظهار باليود: يتم تبخير اليود للكشف على البصمات سواء داخل السيارة أو المكان المغلق أو بوضع الأشياء التي يحتمل وجود بها بصمات داخل أجهزة خاصة مع ملاحظة أنه كقاعدة عامة نجد أن عملية الإظهار غالبا لا تتم في مسرح الجريمة إذ أن المعدات المستخدمة كبيرة الحجم.

- الإظهار بالمساحيق: يتم نشر طبقة رقيقة من المساحيق بواسطة

فرشاة ناعمة أو مغناطيسية على البصمة حيث تصبح مرئية تماما ومن أهم المساحيق:مسحوق الألمنيوم مسحوق الزنك والزئبق، مركب الرصاص الأبيض، حيث أن إختيار مسحوق الإظهار يتوقف على لون السطح الذي تكون عليه البصمات.

- الإظهار بالطرق الكيميائية: يمكن إظهار البصمات الخفية التي تتخلف من الأصابع المبللة بالعرق إذا أمكن إظهار الأحماض الأمينية بواسطة محلول (الهادرين) وقد أثبتت التجربة إمكانية إظهار بصمات عمرها ثلاثين سنة باستعمال (الهادرين) ولكن بشرط أن تكون الورقة قد تم حفظها في مكان جاف من وقت إيداعها حتى وقت إظهارها.
- الإظهار بالأشعة فوق البنفسجية: يمكن إظهار البصمات بواسطة تعريض الأسطح المحتمل وجود البصمات بها إلى حزمة من الأشعة فوق البنفسجية بواسطة مصابيح خاصة بذلك حيث تظهر البصمة عندئذ وتصويرها.

المطابقات

عندما يتم العثور على بصمة في مسرح الجريمة فإنّها تُعرف بـ «علامة الإصبع» أو «البصمة الخفية»، ومقارنة هذه البصمة ببصمات أخرى مسجلة في قواعد البيانات الشرطية قد تتيح ربط سلسلة من الجرائم فيما بينها أو تأكيد وجود شخص مشتبه به في مسرح جريمة.

محليا يتولى مهمة المطابقة «مديرية التحقيق الجنائي ـ وزارة الداخلية» بالإضافة إلى عدة وظائف أخرى منها (تدقيق القيود الجنائية، عدم المحكومية الداخلية والخارجية، فحص الأسلحة النارية)

دوليا لدى الإنتربول قاعدة بيانات دولية تدعى منظومة التبين الآلي لبصمات الأصابع (AFIS)، ويمكن للمستخدمين المخوّلين في البلدان الأعضاء مقارنة البصمات المسجلة في قواعد بياناتهم الوطنية بمنظومة AFIS عندما يشتبهون في أن للجريمة طابعا دوليا. وتتضمن منظومة AFIS أكثر من 220000 بصمة مسجلة وما يزيد على 17000 من الآثار المرفوعة من مسارح جرائم، ويمكن أن تساهم المكاتب المركزية الوطنية في بيانات الجريمة الوطنية لأي بلد من البلدان المنظمة للإنتربول مع قواعد بياناتها العالمية، وفقاً للقوانين الوطنية الخاصة بكل منها. وتتعاون في التحقيقات والعمليات والاعتقالات عبر الحدود، والعراق واحد من هذه البلدان.[1]

التكنولوجيا والابتكار

توجد اداة تسمى منظومة التبيّن الآلي لبصمات الأصابع العائدة للإنتربول الدولي، تتيح للمستخدمين الحصول على نتائج تقصياتهم بسرعة كبيرة:

- بالنسبة للأفراد غير المدرجين في قاعدة البيانات، لا يستغرق الأمر أكثر من بضع دقائق (تقصّ آلي).
- بالنسبة للأفراد المدرجين في قاعدة البيانات، يستغرق الأمر نحو ساعة من الوقت (تقصّ شبه آلي).
- بالنسبة للبصمات الخفية غير المحددة المرفوعة من مسرح جريمة، يستغرق الأمر نحو ساعة من الوقت (معاملة يدوية).

(1) «الانتربول الدولي interpol.int/ بصمات الأصابع»: https: / /www.interpol.int / 2/ ar/ 5/ 1

- وتعني المعاملة الآلية أن قاعدة البيانات قادرة على إجراء أكثر من 3000 مقارنة في اليوم الواحد. وفي وسع المنظومة أيضا تقصّي بصمات راحة اليد وحفظها في ملفات، ويمكن أخذ بصمات الأصابع إما عن طريق جهاز مسح إلكتروني أو يدويا باستعمال الحبر والورق. ثم يتم استخدام ماسح ضوئي لحفظ البيانات إلكترونيا بالنسق المناسب.

توظيف الدليل لخدمة الفاعلين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان:

- على العاملين في مجال حقوق الانسان وتحديدا الراصدين الانتباه اثناء تواجدهم في اي مكان يشتبه بكونه مسرحا لجريمة او حادثة معينة، والعمل بحذر شديد بالحفاظ على مسرح الجريمة من خلال عدم إحداث تغيرات كمثال لمس الأشياء وترك بصمات الأصابع قبل رفع البصمات من قبل الجهات المختصة.
- طلب مطابقة لبصمات المشتبه بهم بالتورط في قضايا مضايقة واغتيال الناشطين والمدافعين سواء كانوا في داخل العراق او عند فرارهم الى خارج العراق من خلال الاستعانة بقواعد بيانات الإنتربول الدولي وعن طريق الانتربول العراقي.
- الاستعانة بطلب مطابقة بصمات الأصابع لتحديد هوية الضحايا في أعقاب الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان كالزلازل أو التفجيرات. وهذا مهم لا بالنسبة لأجهزة الشرطة التي تحقق في الحادث فقط، بل أيضا بالنسبة لأسر الضحايا وهذا ما يتعلق بصلة وثيقة بحقوقهم من ناحية كشف مصير ذويهم والانتصاف القضائي وجبر الضرر.

التقرير الطبي العدلي الاولي

هو وثيقة من الوثائق الرسمية البالغة الأهمية لما يحتويه من نتائج الكشف الطبي العدلي وغايته إجلاء الحقيقة كما يعد من المستندات السرية التي توجه إلى الجهة طالبة إجراء الفحص الطبي العدلي وهي عادة السلطة التحقيقية او القضائية والذي يلحق عادة بالدعوى الجزائية.

وعرفه الفقه بأنه بيان أو شهادة طبية بشأن وصف وتشخيص حالة إصابة أو جرح او مرض او عاهة او تقدير سن شخص او استكشاف أثر فعل معين في جسمه أو لبيان سبب مرض او اصابة او وفاة او تعطل عضو أو جهاز من أجهزة الجسم البشري وما إلى ذلك إثباتا أو نفيا.

أهمية التقرير الطبي الأولي:

التقارير الطبية غالبا ما تكون لازمة لتعزيز أدلة الإثبات باستكشاف آثار معينة للجريمة في جسم المجني عليه ووصفها مثل آثار هتك العِرض أو مقاومة الضحية أثناء قتلها أو خطفها.

- التقارير الطبية لها آثار في تحديد الاختصاص بمحاكمة المتهمين كما يحدث عند تقدير الطبيب لعمر المتهم الحدث.
- للتقارير الطبية أثرها الموضوعي في تقرير مبدأ المسؤولية الجنائية

ذاته مثل التقارير الخاصة بتقدير الحالة العقلية للمتهم أو سنه عند عدم وجود وثيقة رسمية بلا شهادة ميلاد.

- للتقارير الطبية أثرها في تحديد جسامة الفعل الجرمي ومدى خطورة نتيجته من وجهة نظر القانون، كما في جرائم الجرح والضرب المفضي إلى الموت.
- للتقارير الطبية أثرها في إظهار ظروف مشددة للعقاب عن الفعل الجرمي أو تغير وصف الجريمة من جنحة إلى جناية مثل التقارير التي تثبت وجود آثار مقاومة أو عنف أو اعتداء كما في جريمة السرقة بالإكراه وهتك العِرض بالقوة.
- للتقارير الطبية آثارها في اظهار الروابط السببية بين الفعل الإجرامي والنتيجة الضارة كما في وقائع الضرب المفضي إلى الموت أو عاهة مستديمة.
- للتقارير الطبية أثرها في تحديد الوصف القانوني للإصابة وما نشأ عنها من نتائج جرمية يتفاوت العقاب عليها باختلاف جسامتها.

توظيف الدليل لخدمة الفاعلين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان:

- عند دخول الى المستشفى واجراء كارت للمصاب يحتوي مشاهدات اولية تكتب من قبل طبيب الطوارئ.
- ذهاب المصاب أو أحد ذويه الى أقرب مركز شرطة وتسجيل الاصابة ضد مجهول في حال عدم معرفة من الجاني أو معلوم في حالة معرفة الجاني وإعطاء معلومات شاملة عن الحادث لضابط التحقيق.
- جلب ورقة مركز شرطة ليتم تنظيم تقرير طبي عدلي تقرير طبي عدلي اولي في المستشفى.
- من شروط تنظيم تقرير طبي عدلي أولى أن يتم جلب ورقة مركز الشرطة خلال 24 ـ 48 ساعة من وقوع الحادث لتنظيم التقرير.

صورة لنموذج واقعي

لأستمارة التقرير الطبي العدلي الاولي

تمت تعمية البيانات الخاصة فيها لاجل الحفاظ على الخصوصية كل الجهات التي لها علاقة بالاستمارة

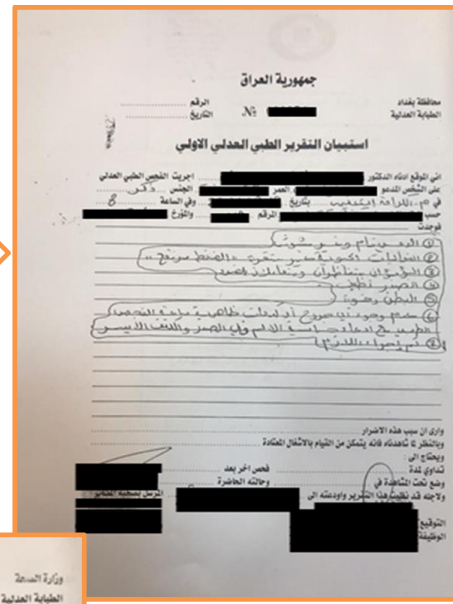

جمهورية العراق

استيبان التقرير الطبي العدلي الاولي

استيبان التقرير الطبي العدلي الاولي

الفحص التشريحي بعد الموت / Postmortem examination

هو فحص الجسم بعد الموت، والهدف منه تحديد سبب الوفاة، أو لتحديد درجة الحالة المرضية التي أدت للوفاة، أو لتحديد فيما إذا كانت الوفاة بسبب دواء أو عمل جراحي معين، فقد يجرى الفحص التشريحي بعد الموت لأسباب تعليمية وبحثية أو لمقتضيات جنائية مثل تحديد ما إذا كان الموت ناجماً عن حادث أو جريمة قتل أو انتحار أو حدث طبيعياً.

ويتم إجراء تشريح الجثة من قبل المشرحين المرضيين، وهم أطباء بشريون تلقوا تدريباً خاصاً في تشخيص الأمراض من خلال فحص سوائل وأنسجة الجسم.

في المعاهد التعليمية، يتم إجراء الفحص التشريحي للجثة بعد الموت بناء على طلب:

- الطبيب الشرعي: في حال كان سبب الوفاة غير معروف أو بعد وفاة مفاجئة أو غير متوقعة.
- طبيب في المستشفى: من أجل معرفة المزيد عن مرض معين أو سبب الوفاة، أو من أجل الأبحاث الطبية.

الفحص التشريحي من قبل الطبيب الشرعي: هو موظف قضائي

مسؤول عن التحقيق في الوفيات في حالات معينة. وهم عادةً محامون أو أطباء ذو خبرة خمس سنوات على الأقل. في معظم الحالات، يحيل الطبيب أو الشرطة الوفيات إلى الطبيب الشرعي، ويتم ذلك في حال كانت الوفاة:

- غير متوقعة، كالوفاة المفاجئة لطفل.
- عنيفة، أو غير طبيعية أو مشبوهة، كالانتحار أو تناول جرعة مفرطة من دواء ما.
- ناتجة عن حادث.
- حدثت خلال أو بعد إجراء طبي كالجراحة.
- مجهولة السبب.

الهدف الرئيسي من الفحص التشريحي بعد الموت الذي يطلب من الطبيب الشرعي هو معرفة طريقة وسبب الوفاة، وتحديد ما إذا كان من الضروري فتح تحقيق بالحادثة أم لا. وفي حال وفاة شخص قريب لك، وتم إحالة الوفاة إلى طبيب شرعي، لن يتم طلب الإذن منك بتشريح الجثة، لأن ذلك مطلوب من القضاء مباشرةً. قد يقرر الطبيب الشرعي فتح تحقيق بعد الفحص التشريحي للجثة، وقد يتم الاحتفاظ بعينات من الأعضاء والأنسجة حتى انتهاء التحقيق. وفي حال حدثت الوفاة في ظروف مشبوهة، قد يتم حفظ العينات لدى الشرطة أيضاً، كدليل، لفترات طويلة، حيث قد يتم الاحتفاظ بها لعدة أشهر وحتى سنوات.

الفحص التشريحي بعد الموت في المستشفى:

قد يطلب تشريح الجثة من قبل الأطباء في المستشفى لمعرفة معلومات أكثر عن مرض ما أو عن سبب الوفاة، أو من أجل أبحاث طبية لاحقة.في بعض الأحيان، قد يطلب أقارب المتوفى فحصاً تشريحياً من أجل معرفة سبب الوفاة. يحتاج الفحص التشريحي بعد الموت في المستشفى إلى إذن بذلك، وفي بعض الأحيان يعطي المرضى الإذن بذلك قبل وفاتهم، أما في حال لم يحدث ذلك، يمكن لشخص قريب من المتوفى أن يسمح بتشريح الجثة. يكون الفحص التشريحي بعد الموت في المستشفى محدوداً بمناطق محددة من الجسم، كالرأس أو الصدر أو البطن، ويتم من أجل الفحص استئصال الأعضاء التي تم الموافقة عليها من قبل أقارب المريض فقط.

يجرى الفحص التشريحي بعد الموت باكراً ما أمكن، خلال يومين أو ثلاثة أيام من وفاة الشخص عادةً. في بعض الحالات، قد يكون من الممكن إجراؤها خلال 24 ساعة بعد الوفاة. يجرى تشريح الجثة في غرفة خاصة لذلك، ويتم خلاله فتح جسم المتوفى واستئصال بعض الأعضاء ليتم فحصها. في بعض الأحيان يمكن وضع التشخيص اعتماداً على مظهر الأعضاء. تحتاج بعض الأعضاء للفحص الدقيق ويمكن أن تأخذ تلك الاستقصاءات عدة أسابيع لتكتمل، ويقوم المشرح المرضي بإعادة الأعضاء إلى الجسم بعد انتهاء الفحص التشريحي.

ماذا يحدث بعد الفحص التشريحي للجثة؟

يقوم المشرح المرضي بعد التشريح بكتابة تقرير بالموجودات التي رآها أثناء الفحص. وفي حال كان تشريح الجثة مطلوباً من قبل الطبيب الشرعي، سيقوم الطبيب بإطلاع أقارب المتوفى على سبب الوفاة الذي تم تحديده من قبل المشرح المرضي. أما في حال كان مطلوباً من قبل طبيب في المستشفى، يمكن لأقارب المتوفى طلب تقرير بالنتائج من المستشفى الذي تم فيه تشريح الجثة.

إرسال الجثة للفحص الطبي:

- تتم عملية إرسال جثة الشخص المشتبه بموته إلى الطبيب لتشريحه وفق أسلوب خاص يحول دون حصول أي تلاعب من شانه الاضرار بالتحقيق وتحقيقا لهذا الهدف ينبغي على المحقق الالتزام بالطريقة التالية:
- يسجل المحقق النقاط التي يحتاجها لغرض تنظيم استمارة طلب التشريح، ومنها الصفات المميز لهوية المتوفى ووصف مفردات ومظاهر الملابس الموجودة على الجثة وكل ما يظهر عليها من تمزقات أو مواد غريبة تمت ملاحظتها.
- يتم ملء استمارة طلب التشريح والمتكونة من صفحتين بالمعلومات المطلوبة من قبل المحقق المسؤول مع تحشية الفراغات في الحقول لضمان عدم التلاعب وترسل باسرع وقت ممكن.
- ترسل الاستمارة بواسطة الشرطي المرافق للجثة والذي يدون رقمه او اسمه في الاستمارة نفسها وتدون على الاستمارة حالة التسليم بين الجهات المختلفة للدلالة على حالة التسليم ووقتها.

- ورقة الهوية، تعلق ورقة من المقوى بخيط يربط في معصم الجثة يكتب فيها رقم وتاريخ استمارة طلب التشريح واسم المتوفى ومركز الشرطة المرسل للجثة.

الأدلة الحيوية:

الدم:

يمكن التعرف على البقع إن كانت من الدم أو غيره عن طريق الفحص الميكروسكوبي والكيميائي والتصوير الطيفي، بشرط أن تكون كمية الدم المعثور عليه كافية كما يمكن معرفة ما إذا كان الدم لإنسان أو حيوان وذلك باستعمال طريقة الترسيب، فقد يفسر المشتبه فيه ما بملابسه من بقع دموية على قوله بأنها ناتجة عن ذبح حيوان أو طير، حيث عند تحليل دم الحيوان بإضافة مواد كيميائية معينة مع إستعمال طريقة الترسيب يتحول إلى مادة بيضاء عكس دم الإنسان.

كما يمكن التعرف على العمر الزمني للبقع الدموية وذلك بالاعتماد على مدى التغيير الذي طرأ على المادة التي تلون الدم، فإذا كان الهيموجلوبين قد تحول إلى هيماتين فلا يمكن أن تكون بقعة الدم حديثة، يتوقف هذا التغيير على عدة عوامل منها طبيعة المادة التي سقطت عليها البقعة وقوة لون الضوء الذي تعرضت له ودرجة الرطوبة، يتم إجراء إختبارات كيميائية وبالتحليل الطيفي بمقارنة دم على نفس المادة التي وقعت عليها البقعة أو مادة مماثلة لها وفي ظروف مماثلة أيضا، حيث تؤدي أحيانا إلى التعرف على عمر بقعة الدم بشيء من الدقة.

لا يمكن الجزم بأن بقعة الدم هي لشخص معين إلا أنه يمكن التأكيد بأن بقعة الدم ليست له إذا اختلفت فصيلة دمه عن فصيلة البقعة الدموية المعثور عليها بمسرح الجريمة فتحديد فصيلة الدم مثلا في قضـايا الأبوة يساعد على استبعاد الأبوة بالنسبة لطفل معين أو إحتمال الأبوة بالنسبة له حسب قواعد علم الوراثة.

في حالة العثور على بقعة دم بمسرح الجريمة يمكن نفي نسبة البقعة الدموية لشخص مشكوك فيه إذا أكدت التحاليل أن فصيلة دمه تختلف عن فصيلة البقعة المعثور عليها بمسرح الجريمة، غير أنه يمكن اثبات عائديتها إليه على سبيل الإحتمال إذا تطابقت فصيلتي الدم، أي أن بحث فصائل الدم يمكن أن توصل إلى نتائج سلبية قاطعة أو إيجابية محتملة.

اللعاب:

يمكن التعرف على اللعاب سواء إذا كان على شكل بقع جافة أو سائلة بإستعمال الطرق الميكروسكوبية أو الكيميائية، حيث يمكن تحديد فصيلة الدم التي يمكن أن تؤدي إلى الكشف أو التعرف عن المجرم، كما يمكن الكشف عن وجود كحول لشخص معين باستخدام عينة من اللعاب، كما يمكن الكشف عن تعاطي المخدرات وخاصة الأشخاص المدمنون على الكوكايين.

السائل المنوي:

أساس فحص السائل المنوي هو وجود الخلايا الحية فيه، لذلك يجب عدم التعرض بالإحتكاك أو الكشط لهذه البقع لأن ذلك يقتل الخلايا

المنوية، حيث تتميز بقع السائل المنوي باللون المتيبس على القماش الأبيض المائل إلى الرمادي، أفضل طريقة لرفع البقع المنوية على سطح صلب هي قطع الجسم الذي عليه أو إذابة البقعة بالقليسرين أو بالماء المقطر ثم سحبها على ورقة ترشيح.

وفي قضايا هتك العرض والإغتصاب يتم البحث عن هذه البقع في الملابس الداخلية خاصة، كما يتم فحص المجني عليها من طرف طبيب بفحص المهبل وشعر العانة والفخذين والبطن وغيرها من أجزاء الجسم التي يمكن أن تتعرض للتلوث، بالإضافة إلى أخذ عينة من البول، حيث يمكن الكشف عن وجود المني في البول حتى بعد 18 ساعة من الاتصال وحتى بعد موت المجني عليها بوقت طويل يتم أخذ عينة من إفرازاتها المهبلية.

العـرق:

أثبتت التجربة أن عند فحص العرق الموجود بمناديل اليد وربطة العنق وغطاء الرأس والثياب التي تترك في مكان الجريمة يمكن تعقب المجرم، وثبت علميا أن مجموعة البكتيريا التي تعيش على جلد الإنسان تختلف من شخص إلى آخر من حيث درجة الحساسية للمضادات الحيوية وكذلك سلوكها تجاه التحاليل الكيميائية فقد أثبت الفحص لآثار العرق العلاقة بين المتهم وآثار العرق الموجودة على بعض المضبوطات في مسرح الجريمة مثل أغطية الرأس.

توظيف الدليل لخدمة الفاعلين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان:

- استثمار الدليل لمعرفة جرائم الاغتصاب وهتك العرض خصوصا للفاعلين في مجال الدفاع على جرائم العنف الأسري والاغتصاب.
- استثمار هذا الدليل للعاملين في مجال الدفاع عن حقوق المرأة خصوصا في حالات إثبات النسب والزيجة في حالات الزواج خارج إطار القانون.
- استثمار الدليل للفاعلين في مجال حقوق الطفل في حالة الشك بتعرض الأطفال للتحرش والاعتداءات الجنسية.
- استثمار الدليل من قبل الفاعلين في مجال الدفاع عن العمال والمهاجرين في حالات الشك باستغلالهم جنسيا من قبل اخرين.

المقذوفات والأسلحة:

تعد الأسلحة والمقذوفات من الأدلة الجنائية الفيزيائية التي يمكن الاستناد عليها في إثبات الجرائم والانتهاكات وذلك من خلال الكشف عن نوع الأسلحة النارية والذخائر وتحليلها وتوضيح طرق استعمالها وحتى تحليل المشاهد الفيديوية التي توثق عملية الاطلاق اضافة للطرق الكلاسيكية التي تختصر على فحص ملابس ويد المتهم بإطلاق النار وتحليل المواد التي التصقت به وخاصة الإبهام والسبابة لمعرفة المواد التي لامسته أو التصقت به ومن تلك المواد ذرات البارود المحترق جزئياً، أو غير المحترق مع الدخان، ويمكن الكشف عن هذه الآثار بالأشعة تحت الحمراء أو فوق البنفسجية، مع الاستعانة بالتحليل الكيميائي في المختبرات الجنائية للتأكد من طبيعتها وتركيبها.

أهمية المقذوفات والذخائر كدليل جنائي:

يعد هذا الدليل ذا أهمية بالغة وفريدة في إثبات الجرائم والانتهاكات التي يتم استخدام الأسلحة والذخائر فيها إذ يعطي علامات فارقة ومميزة لوسيلة وطريقة ارتكاب الجريمة ولا يترك مجالا للشك، وذلك من خلال توضيح علامات ودلالات فارقة استنادا إلى نوع الأسلحة المستخدمة من خلال التعرف على الرقم التسلسلي والعلامة التجارية بالاضافة لطرق

استخدامها وملاحظة وتحليل كل ما يتعلق بتلك الأسلحة من ظروف الرصاص المتساقط وذرات البارود واسطوانات الغاز المسيل للدموع ـ غاز الفلفل ـ وغيرها من المقذوفات.

أمثلة واقعية:

أصدرت العديد من المنظمات الدولية والمحلية تعليقاتهم وتقاريرها التي استندت في إثبات الانتهاكات على دليل الاسلحة والذخيرة المستعملة ومنها ما حدث في فترة احتجاجات تشرين في العراق، حيث بينت تلك التقارير تفاصيل دقيقة عن إطلاق الرصاص الحي والغاز المسيل للدموع وخرطوش الصيد والرصاص المطاط وسوء استخدامها وتفاصيل اخرى مثل (انتهاء فترة صلاحيتها، وعدم مشروعية استخدامها ضد التجمعات البشرية، واحتوائها على غازات ومواد سامة) كل ذلك كان له الأثر البالغ بالضغط على الجهات التي كانت تستخدم تلك المقذوفات بالتالي التخلي والتراجع عن استخدامها، فكلما زادت المهنية والحرفية في إثبات الدليل المادي والجنائي كلما كانت فرصة تكرار أو استمرار الانتهاك أقل وهذا ما تعمل عليها المنظمات الدولية من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة وإنشاء مختبرات تحليلات الأدلة الجنائية مثال على ذلك:

مختبر أدلة الأزمات في منظمة العفو الدولية وقيامه بإجراء بحث حول إساءة استخدام الغاز المسيل للدموع حول العالم، بالدرجة الأولى عبر تحليل مقاطع الفيديو التي عُرضت على منصات التواصل الاجتماعي، وشاركت بالتحليل شبكة التحقق الرقمي في منظمة العفو الدولية، وهي شبكة تضم طلبة من سبع جامعات في أربع قارات مدربين على تحديد

مصادر المحتوى المستمد من وسائل التواصل الاجتماعي والتثبُّت منه، حيث قاموا بمراجعة مقاطع فيديو لأكثر من 100 حادثة إساءة استخدام الغاز المسيل للدموع التُقطت في 31 بلداً ومنطقة، قدموا تحليلا لخصائص أداء الغاز المسيل للدموع وآلية عمل الذخائر وكيف أن إساءة استخدامها يمكن أن تُشوّه وتقتل.

وعلى اثر ذلك اقيمت حملة دبلوماسية رفيعة المستوى لكسب تأييد شاركت بها أكثر من 60 دولة في (التحالف من أجل تجارة خالية من معدات التعذيب) بمساندة منظمة العفو الدولية ومؤسسة أوميغا، استكشفت الأمم المتحدة إمكانية وضع قيود على التجارة الدولية في معدات وأسلحة إنفاذ القانون وغيرها من السلع لمنع استخدامها في ممارسة التعذيب، وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وعقوبة الإعدام، وتستمر منظمة العفو الدولية ومؤسسة أوميغا الآن على أن تشمل هذه التدابير الغاز المسيل للدموع، وغيره من المواد الكيماوية المهيجة. في 1 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، اندلعت احتجاجات جماهيرية في بغداد وعدة مدن في جنوب العراق ضد البطالة، والفساد، والخدمات العامة الرديئة.

وعلى الصعيد المحلي في العراق وثّقت منظمة العفو الدولية طوال فترة الاحتجاجات استخدام بعض القوات للقوة المفرطة ـ وفي بعض الحالات للقوة المميتة ـ لتفريق المحتجين، واشتمل ذلك على استخدام رجال مسلحين ملثمين وقناصة للذخيرة الحية فضلاً عن إساءة استخدام الغاز المسيل للدموع

وبينت ذلك بالتفصيل ووصفت المواد المستخدمة بأنها «من قنابل الغاز المسيل للدموع المصممة على غرار القنابل العسكرية شديدة

الانفجار المصممة للقتال. وهذه القنابل التي يطلق عليها المتظاهرون أحياناً تسمية «الدخانية» هي القنابل إم 99 (M99) التي تصنعها الشركة الصربية (سلوبودا تساتساك)، علاوة على قنابل الغاز المسيل للدموع إم 651 (M651) والقنابل الدخانية إم 713 (M713) التي تصنعها مؤسسة الصناعات الدفاعية الإيرانية،

هذه القنابل ـ التي تزن 250 غراماً ـ أثقل وزناً إلى حد عشرة أضعاف من عبوات الغاز المسيل للدموع العادية. وقد صوّبت قوات الأمن في بغداد هذه القنابل مباشرة نحو مجموعات من المتظاهرين السلميين في أغلبيتهم، وهي مصممة أصلاً لتحقيق أكبر قدر من الإصابات المروعة والوفاة»[1]

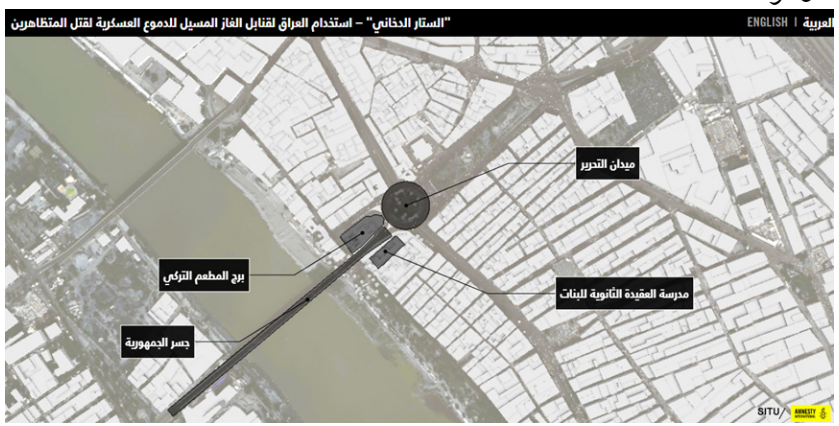

صورة توضيحية لعملية تحليل المقذوفات من تقرير منظمة العفو الدولية بعنوان «الستار الدخاني»

(1) «تقرير (الستار الدخاني) منظمة العفو الدولية-Smokescreen / Amnesty Internation al":: https://teargas.amnesty.org/iraq

توظيف الدليل لخدمة الفاعلين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان:

- رصد وتوثيق الانتهاكات والجرائم المرتكبة بواسطة الاسلحة والذخائر وتبويبها لمعرفة المنهجية والأنماط التي رافقت الأحداث، مثل حركات الاحتجاجات وحالات الأزمات والنزاعات والحروب.
- في حال التواجد في مكان الحدث بالإمكان التقاط صور وفيديوات للمقذوفات او الاحتفاظ بقطع منها.
- تحليل مقاطع الفيديو التي توضح عمليات إطلاق المقذوفات والنار بكل تفاصيلها من مواقع الجهات التي تطلق النار ومواقع الضحايا وزوايا اطلاق النار وكل التفاصيل التي تعطي دلالات عن الانتهاك.

الادلة الهوائية أو الفضائية:

ويقصد بها الصور والبيانات الملتقطة بواسطة الأقمار الصناعية والتي من الممكن أن تعد دليل إثبات ناجح في العديد من القضايا الجنائية والجرائم المصنفة كجرائم ضد الانسانية وحالات النزاعات المسلحة والتجريف والتهجير.

مميزات الأدلة الهوائية:

- تصل إلى الأماكن التي يصعب الوصول إليها من قبل المدافعين والباحثين.
- سهولة جمع بيانات مساحات كبيرة في أوقات قصيرة وبسهولة أكبر من عمليات المسح الميداني.
- توفر صور الأقمار الصناعية بيانات لفترات زمنية مختلفة فمن الممكن الحصول على بيانات قبل وبعد الحوادث.

ومن الأمثلة الواقعية لاستخدام دليل الأقمار الصناعية نذكر الحالات التالية:

حالات العمليات العسكرية والاستخدام المفرط للقوة:

توصلت هيومن رايتس ووتش ومن خلال تحليل صور التقطت

بواسطة الأقمار الاصطناعية لمناطق غرب المدينة القديمة في الموصل (حي التنك) الى أكثر من 380 موقعاً توضح آثار تفجيرات ناتجة من ارتطام ذخائر كبيرة مسقطة جوا حصل بين 8 مارس/ آذار و26 أبريل/ نيسان 2017 حي التنك.[1]

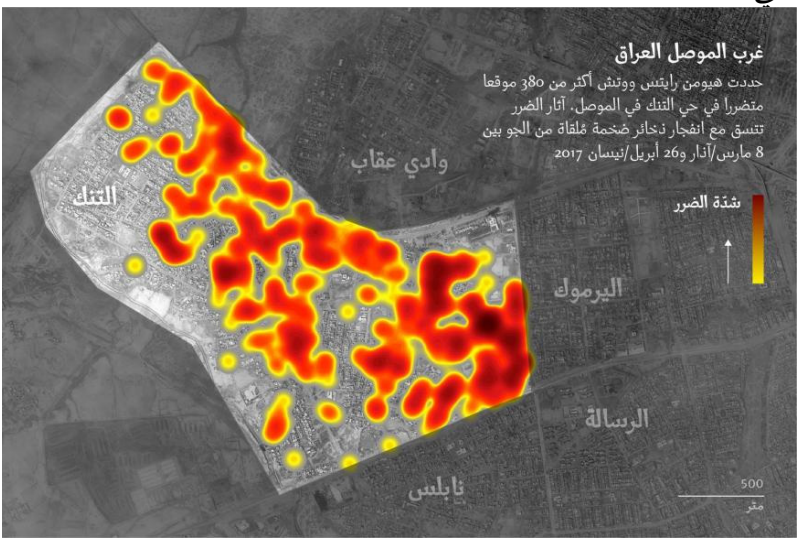

صورة ملتقطة بالاقمار الصناعية لاحد تقارير هيومن رايتس توضح حي التنك في الموصل والاضرار التي نتجت عن القاء المقذوفات

حالات الإعدامات الجماعية والمجازر التي ترتكب خلال فترة النزاعات المسلحة:

حيث توصلت هيومن رايتس ووتش ومن خلال تحليل صور فوتوغرافية وصور أخرى التقطت بواسطة القمر الصناعي لمناطق بالقرب من تكريت إلى قيام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)

(1) «تقرير ـ هيومن رايتس ووتش/ العراق: موقع إعدام قرب المدينة القديمة في الموصل»: https://www.hrw.org/ar/news/2017/07/19/306814

بإعدامات ميدانية جماعية في تكريت بعد الاستيلاء على المدينة يوم 11 يونيو/ حزيران 2014، ويُظهر التحليل أن داعش قتلت 160 ـ 190 رجلاً في موقعين على الأقل بين 11 و14 يونيو/ حزيران، وقد يكون عدد الضحايا أكبر بكثير.[1]

صورة ملتقطة بالاقمار الصناعية لاحد تقارير هيومن رايتس توضح تحديد موقع إعدامات ميدانية على يد تنظيم الدولة الاسلامية «داعش» في تكريت

حالات تجريف المنازل والممتلكات في حالات النزاعات المسلحة والحروب:

أثبتت بحوث ميدانية أجرتها منظمة العفو الدولية في 13 قرية وبلدة في شمال العراق بالاضافة الى صور ملتقطة بالأقمار الصناعية، التدمير

(1) «تقرير ـ هيومن رايتس ووتش/ العراق ـ تحديد موقع إعدامات ميدانية على يد داعش»: ttps://www.hrw.org/ar/news/2014/06/26/254312

الواسع النطاق والمتعمد في قرى تسيطر عليها قوات متنوعة ومليشيات وجماعات مسلحة والصورة ادناه توضح الدمار الحاصل لأكثر من 700 هيكل جزئيا أو بالكامل، من أصل يقدر بمجموع 897 هيكل. الهياكل السليمة باللون الاخضر والتي تضررت أو دمرت باللون الاحمر.[1]

صورة ملتقطة بالاقمار الصناعية لاحد تقارير منظمة العفو الدولية توضح الأدلة على التدمير المتعمد والواسع النطاق في قرى بشمال العراق

(1) «تقرير ـ منظمة العفو الدولية»

الأدلة الجنائية الرقمية أو الدليل الرقمي:

عرفت المنظمة العالمية لدليل الكومبيوتر الدليل الرقمي بأنه المعلومات ذات القيمة المحتملة والمخزنة أو المنقولة في صورة رقمية كما تم تعريفه بأنه الدليل المأخوذ من من أجهزة الكمبيوتر ويكون في شكل مجالات او نبضات مغناطيسية أو كهربائية يمكن تجميعها وتحليلها باستخدام برامج وتطبيقات وتكنلوجيا خاصة وهو مكون رقمي لتقديم معلومات في أشكال متنوعة مثل النصوص المكتوبة والصور والأصوات والأشكال والرسوم وذلك من أجل الربط بين الجريمة والمجرم والمجني عليه وبشكل قانوني يمكن الأخذ به اما اجهزة انفاذ القانون وتطبيق القانون. [1]

كما يعرف بأنه الدليل الذي يجد له أساسا في العالم الافتراضي ويقود الى الجريمة وهو ذلك الجزء المؤسس على الاستعانة بتقنية المعالجة التقنية للمعلومات والذي يؤدي الى اقناع قاضي الموضوع بثبوت ارتكاب شخص ما لجريمة عبر الانترنت.

ويقصد بها جميع الأدلة الجنائية التي من الممكن أن تكون غير ملموسة وبشكل رقمي، وقد انتشرت هذه الأدلة بعد التطور التكنولوجي، وانتشار شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي بين المجتمع، وأضحت هذه

(1) «مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد26، العدد9، لسنة2018»

الأمور من المكملات للحياة اليومية لأي فرد بالمجتمع، ووجود هذه الأدلة علاقة طردية بين حرية النشر والحقوق الرقمية للمدافعين.

تقسم أنواع الأدلة الجنائية الرقمية إلى

لقطات الشاشة

وهي اللقطات التي يتم أخذها للمنشورات أو للمحتوى المنشور بحسب نوعه، أو من الممكن أن يكون لتعليق ما، ويتم أخذ لقطة عبر خاصية متوفرة في جميع أجهزة الكمبيوتر والهاتف المحمول.

الروابط الإلكترونية:

وهي الروابط الخاصة بتلك المنشورات أو التعليقات التي ذكرناها أعلاه، ويتم حفظ هذه الروابط عبر برامج الأرشفة الإلكترونية لغرض حفظها، في حالة حذف المالك الأصلي لهذا الرابط المحتوى، ويتم حفظه عبر هذه المواقع التي تساهم في حفظ المحتوى بشكل جيد.

أبرز المخاطر التي من الممكن أن تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء في فضاء العالم الرقمي:

أن أبرز المخاطر التي قد تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان والفاعلين في مجال المجتمع المدني في فضاء العالم الرقمي، هو تعرضهم للتجسس والمراقبة ماينتهك خصوصيتهم الرقمية والشخصية، التهديدات، حملات التشهير والقذف من قبل أشخاص معلومين أو مجهولين، وكثيراً ما يتم تجاهل تلك التهديدات أو حالات القذف أو التشهير، مما قد يؤدي

الى تفاقم الأمر، أو تعرض المدافع أو الناشط إلى مزيد من الضغوط أو المخاطر.

كما حدثت في فترة احتجاجات تشرين 2019 إذ لحقت بالعديد من الناشطين حمالات واسعة من التسقيط والتشويه استخدمت فيها وسائل مختلفة منها:

- استهدافهم ببرامج التجسس والمراقبة ومتابعة نشاطاتهم.
- استخدام صور للناشط يتواجد فيها بجانب اي اشخاص يمثلون بعثات دبلوماسية أو منظمات اجنبية وتم تبويبها بانه دليل على التخابر والعمل بأجندات مع دول اجنبية.
- البحث عن صور او فيديوهات مشابهة للناشطين في الأصل تعود لممثلين اجانب او شخصيات حتى غير معروفة توضح تواجدهم في نواد ليلية او باي ظرف أو وضع مخل بالآداب.
- القيام بحملات اتهامات واسعة على منصات التواصل الاجتماعي تتهم الناشطين بالشذوذ والرغبة لنشر ثقافات لا تتماشى مع المجتمع العراقي والاسلام.
- استخدام تقنيات حديثة لفبركة فيديوهات ومقاطع صوتية ونشرها.
- دخول مجاميع كبيرة تسمى بالجيوش الاكترونية او الذباب الالكتروني على صفحات الناشطين والاستمرار بالمضايقة من خلال السب والشتم واطلاق التهم ما يقلص الفضاء الذي يعمل من خلاله او قد يضطرهم في بعض الاحيان الى اغلاق حساباتهم مؤقتا أو بشكل دائم.

أمثلة واقعية:

المحامي محمد التاجر والذي قام بتمثيل أسر ضحيتين لقيا حتفهما بسبب التعذيب على أيدي قوات الأمن البحرينية في عام 2011. وأظهر التحليل التقني الجنائي الذي أجرته منظمة العفو الدولية و«سيتزن لاب» Citizen Lab أن هاتف محمد قد أصيب ببرنامج بيغاسوس في سبتمبر/ أيلول 2021.

وقال محمد إنه أصيب بالصدمة والحزن جراء ذلك الهجوم «فبعد كل سنوات حياتي المهنية كمحامٍ، لم يكن هناك شيء يمكنني القيام به لحماية نفسي من الاختراق بدون نقرٍ الذي لا يتطلب أي تفاعل من المستخدم. فيمكن للدولة اختراق جهازك والوصول إلى جميع المعلومات الشخصية، ومعلومات العمل، والمعلومات المالية، ورسائل البريد الإلكتروني، والصور الشخصية والعائلية»

توظيف الدليل لخدمة الفاعلين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان:

- احرص على تحديث معلوماتك في مجال الحماية الرقمية باستمرار.
- لا تستخدم حساباتك الشخصية بواسطة اجهزة الكترونية غير خاصة بك أثناء العمل.
- لا تقوم بالضغط على الوصلات الإلكترونية التي لا تثق بمصدرها نهائيا.
- وفي حال التعرض للهجمات الذباب الالكتروني والجيوش الالكتروني قم بـــ:

- لقطة للشاشة
- احتفظ بأي مقطع فيديو او رسائل صوتية
- أرشفة الروابط الإلكترونية

ومراجعة أقرب مركز شرطة محلي وتسجيل دعوى قضائية بحق من نشر أو كتب هذه التهديدات أو أحد هذه الأفعال، لضمان حقك بشكل قانوني، ولكي يكون رادع حقيقي لمنع تكرار مثل هكذا حالات مستقبلاً

إذ يمكنك الحصول على حقوقك من خلال القضاء وبحكم القوانين التي تتضمن مواد عديدة مرتبطة بشكل مباشر بقضايا السب والشتم والاعتداءات والتهم، بموجب تلك المواد من الممكن ان ينال مرتكب تلك الأفعال جزاءً قانونيا، بالإضافة للحق بالمطالبة بالتعويض المادي وفقا للدعوى المدنية التي تنتج عن المطالبة بالتعويض عن أي ضرر يلحق بك مثل الإضرار بالسمعة وفقدان العمل وأخرى.

بالتالي طالما تمت المطالبة بالحقوق ورد الاعتبار وجبر الضرر بشكل قانوني وقضائي وتوفرت الأدلة الجنائية الرقمية التي تم ذكرها مسبقاً فان اثبات الحق سيكون اكثر من الشكوى من دون أدلة وتساهم بشكل أكبر بحماية نفسك من تعرضك لمثل هكذا حالات مستقبلاً.

الأدلة القولية ـ الاعتراف:

الاعتراف او الاقرار وهو احد ادلة الاثبات في الدعوى الجزائية، ايضا هو إخبار المتهم لسلطة التحقيق أو المحكمة بقيامه بفعل ما مثل ارتكاب جريمة أو المساهمة فيها او في بعض الأفعال المكونة لها، يرى البعض أن **الإقرار** هو دليل الإثبات في الدعوى المدنية أما **الاعتراف** فهو دليل الإثبات في الدعوى الجزائية وسنمضي بتسمية هذا الدليل بالاعتراف ما دام حديثنا حول القضايا الجزائية المتعلقة بحقوق الإنسان، إن أدلة الإثبات في الدعوى الجزائية لم تنظم بقانون مستقل ويعتمد الإثبات في الدعوى الجزائية على الأحكام الواردة في قانون أصول المحاكمات الجزائية فيما يخص أدلة الإثبات وأهمها الشهادة والاعتراف.

الاعتراف هو (اخبار) وهو بهذا المعنى من الناحية المنطقية يحتمل أن يكون صحيحا او غير صحيح شأنه في ذلك شأن الشهادة والتي تختلف عنها بأنها يؤديها الشاهد بعد أن يقسم على أن يقول الحق والصدق أما الاعتراف يدلي به المتهم بدون قسم والشهادة هي اخبار عن قيام الغير بفعل معين يشكل جريمة او احد الافعال المكونة لها أو المساهمة فيها اما الاعتراف فهو إخبار المتهم عن قيامهم بنفسه في ارتكاب جريمة أو المساهمة فيها.

نركز في حديثنا على الاعتراف أمام سلطة التحقيق وأمام قاضي التحقيق

ورجوع المتهم عنه أمام محكمة الموضوع وقد كان الاعتراف في السابق سيد الأدلة (كما يقال) الا ان الواقع اثبت ان هناك من المتهمين ما يعترف بارتكاب جريمة دون أن يكون قد ارتكبها فعلا وذلك لأسباب مختلفة منها التعذيب والإكراه الذي يتعرض له في دور التحقيق ومنها رغبة المتهم في تخليص شخص آخر من العقاب أو للتهرب من عقاب جريمة أشد من الجريمة التي اعترف بها، لذلك عدل الفقه والقضاء عن اعتبار الاعتراف سيد الأدلة واصبح الاعتراف احد الادلة التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع.

ويشترط لصحة الاعتراف:

1 ـ أن يكون صادرا عن ارادة حرة وبدون إكراه أو ضغط او وعد أو وعيد.

2 ـ أن يكون الاعتراف واضحا ومقبولا عقلا ولا يقبل التأويل والتفسير.

3 ـ أن لا يتعارض الاعتراف مع حقائق ووقائع ثابتة في الدعوى.

4 ـ أن يدون احيانا الاعتراف أمام جهة قضائية.

ويمكن الأخذ بالاعتراف المجرد في دور التحقيق كما ورد في بعض قرارات محكمة التمييز للأسباب:

1 ـ أن يكون الاعتراف مفصلا.

2 ـ أن يكون الاعتراف حصل أمام قاضي التحقيق وبحضور عضو الادعاء العام والمحامي المنتدب.

3 ـ أن يكون الاعتراف معزز بكشف الدلالة.

4 ـ أن تدوين أقوال المتهم المعترف بصفة شاهد على متهمين اخرين.

وقد يثبت على وجه اليقين كذب ذلك الاعتراف من خلال:

1ـ كون المتهم بتاريخ الحادث كان معتقلا.

2ـ كون المجني عليه توفي وفاة طبيعية قبل مدة طويلة.

3ـ وجود المجني عليه حياً يرزق.

حيث نصت المادة 213/ ج من قانون اصول المحاكمات الجزائية على (للمحكمة أن تأخذ بالإقرار وحده إذا ما اطمأنت إليه) ويعني أن محكمة الموضوع إذا لم تطمئن للإقرار فلا تأخذ به كما نصت المادة 217/ أ من قانون اصول المحاكمات الجزائية على (للمحكمة سلطة مطلقة في تقدير إقرار المتهم والأخذ به).

العدول عن الاعتراف: يعتبر الاعتراف حجة في القانون العراقي ولا يمكن الرجوع عنه الا في حالة الاكراه وهذا ما نصت عليه المادة (218) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1971.

وترك المشرع العراقي حق تجزئة الإقرار لمحكمة الموضوع بأخذ ما تراه صحيحاً ومتناسباً مع الموضوع ولكن لا يحق للمحكمة تجزئة او تأويله الاقرار فيما اذا كان هو الدليل الوحيد في الدعوى وهذا ما نصت عليه المادة (219) من نفس القانون.

بطلان الاعتراف: جزاء عدم مراعاة شروط صحة الاعتراف، ومتى لحق البطلان بالاعتراف زالت عنه قيمته القانونية كدليل في الدعوى، فيشترط فيمن يدلي بالاعتراف أن يكون متهماً بارتكاب جريمة أو تتوافر لديه الأهلية الجنائية بأن يكون الاعتراف صادراً عن إرادة حرة بعيدا عن وسائل الإكراه مادية أو معنوية وأن يكون الاعتراف صريحاً لا لبس ولا

غموض فيه، وإلا أصبح اعترافاً باطلاً وتزول عنه القيمة القانونية كدليل في الدعوى، وإذا كانت الإجراءات في الدعوى قد رتب عليها القانون البطلان فإن الاعتراف يفقد قيمته القانونية كدليل في الدعوى وقد يرتب القانون على الإخلال بالضمانات صحة الاعتراف وإجراءات أخرى بالإضافة إلى البطلان، ومن صور الدفع ببطلان الاعتراف:

- عدم مراعاة شرط الأهلية الإجرائية للمعترف.
- عدم مراعاة شروط صحة الاعتراف.
- عدم مراعاة شروط استناد الاعتراف إلى إجراءات صحيحة.
- عدم مراعاة شروط الاعتراف لمخالفته للحقيقة والواقع.

عمليا: نشاهد العديد من حالات اثبات المسؤولية الجنائية على أشخاص تم انتزاع اعترافاتهم قسراً منها الجنائية العادية آخرها (حادثة أحد سكان محافظة بابل والذي اعترف بقتل زوجته جراء التعذيب والذي كان قد اصدر بحقه عقوبة الإعدام ثم بعد ذلك ظهرت زوجته على قيد الحياة)، بالإضافة إلى القضايا تتعلق بالحقوق العامة مثل قضايا حرية التعبير عن الرأي والتجمع السلمي وممارسة الحقوق المدنية والسياسية ومنهم المدافعين عن حقوق الإنسان والإعلاميين والمشاركين في الاحتجاجات.

توظيف الدليل لخدمة الفاعلين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان:

- اطلب المساعدة من محام تختاره بنفسك لحماية حقوقك وإثباتها، والدفاع عنك في كل مراحل الإجراءات الجزائية.
- اطلب محام انتداب مدفوع التكاليف من قبل الدولة في حال عدم وجود محامٍ خاص بك.
- حال تعرضك لأذى جسدي طالب فورا بالكشف على حالتك من قبل طبيب وتثبيت الحالة بتقرير طبي.
- أبلغ القاضي عند المثول أمامه عن أي ظرف قد تعرضت له من قبيل سوء المعاملة والتعذيب والاجبار على الاعتراف.
- امتنع عن الحديث في حالة تعرضت إلى انتهاك لحقوقك واطلب التحدث فقط في حال وجود المحامي الخاص بك.
- في حال تم اجبارك على اعترافات غير حقيقية حاول أن تذكر تواريخ واماكن بامكانك نفيها مستقبلا من خلال إثبات العكس.

التعهد والالتزام:

الالتزام: هو رابطة قانونية تجعل لشخص أو أكثر طبيعي أو معنوي صفة الملتزم تجاه شخص أو أكثر طبيعي أو معنوي.

التعهد: فهو مجرد (وعد) بالالتزام لمصلحة المتعهد له أو لمصلحة الغير ويتمثل بالتعهد بالقيام بفعل أو الامتناع عن القيام بفعل

والتعهد قد يكون شفويا أو تحريريا بصيغة شكلية معينة يحمل توقيع أو بصمة الشخص المتعهد والملتزم بموجبه على الوفاء بما تعهد به ـ ممارسة فعل أو الامتناع عن فعل ـ في الغالب نشاهد جزئية التعهد في الدعاوى المدنية باعتبار التعهد التزام إضافي في أي اتفاق بين طرفين في العقد الذي هو شريعة المتعاقدين أما في القانون الجزائي نرى وجود موضوعه التعهد في القضايا البسيطة المتعلقة بالمخالفات كنوع من التذكير الإضافي بالقوانين والالتزامات ويأتي غالبا بصيغة الإذعان وقد يرافقها موضوع الكفالة المادية او الشخصية.

عمليا:

تقوم الاجهزة التنفيذية المتمثلة بمراكز الشرطة والأجهزة الأمنية في بعض الاحيان بتحرير التعهدات واجبار الأشخاص ممن يمثلون أمامها في قضايا مختلفة بالتوقيع عليها ومن أمثلة هذه التعهدات «التعهد بعدم

التعرض، التعهد بحسن السيرة» والتي تأتي لتنظم العلاقات الشخصية بين أفراد المجتمع مثل دعاوى المشاجرة وغيرها، وهنالك أنواع آخرى من التعهدات والتي يتسق موضوعها بما يتناولها دليلنا الإرشادي هذا وهي التعهدات التي يتم توقيعها من قبل الناشطين والمشاركين بالاحتجاجات وأصحاب الرأي والصحفيين والمدونين ممن يمارسون الاحتجاج في الفضاء الرقمي ومنها التعهد بـ«عدم الاشتراك في الاحتجاجات، عدم التثقيف لقضايا تتعلق بانتقاد السلطات، اخرى»، وتعمل الجهات على تبرير تلك التصرفات من خلال اتهام الناشطين بتهم منها تهديد الأمن القومي للبلاد والتخابر والمساس بهيبة ورموز الدولة السياسية والدينية، إن هذه الآليات قد تكون بالفعل ذات منفعة اجتماعية أو أمنية إلا أن الوصول لتلك الغايات غير مبرر بأن تكون الوسيلة مقيدة للحريات والحقوق وأن الاستمرار بممارستها يؤدي بالفعل للحرمان من نشاطات معينة مثل الاشتراك بالمظاهرات أو الترويج لأفكار معينة أو انتقاد جهات معينة، ناهيك عن عدم جواز التنازل عن الحقوق والحريات العامة التي تعد من القواعد الأساسية التي تمس الكرامة الانسانية والتي لا يمكن أن يعد التمتع بها وممارستها من قبيل المخالفات أو الجرائم.

قيمة التعهد القانونية والشرعية:

أن أي تعهد او اتفاق يخالف القانون يعد لاغيا وغير شرعي لذا لا يجوز للسلطات التنفيذية أن تتبع سياسات أو تصدر تعليمات وإجراءات تقيد الحقوق التي أقرها الدستور والقوانين الوطنية بغض النظر عن التبريرات والضرورات، ويأتي هذا من وجود الهرمية القانونية والقاعدة التي تنظم

شرعية القوانين من عدمها وهي قاعدة سمو الدساتير التي تعطي للدستور القوة الرقابية باعتباره الضامن الحامي للحريات والحقوق والرقيب على جميع التشريعات وما دونها من قواعد اخرى بالتالي فان أي نص قانوني يكتسب القوة القانونية والشرعية من عدم مخالفته للدستور، إضافة للمواثيق والمعاهدات الدولية التي التزمت الدول بالتوقيع والانضمام إليها والتي تشير صراحة إلى عدم المساس بهذه الحقوق.

ونظراً لارتباط هذا الموضوع وتأثيره المباشر على حق حرية التعبير عن الراي وحق التظاهر والتجمع السلمي تصدر المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة بمختلف اجهزتها قرارت بين الحين والاخر تذكر وتؤكد فيها على عدم المساس بالحقوق والحريات ومنها قرار مجلس حقوق الإنسان عام 2013 الذي أكَّد على التزام الدول «بأن تحترم وتحمي بشكل كامل حقوق جميع الأفراد في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات بحرية، سواء على شبكة الانترنت أو في الواقع».

أما عن حالة قيام السلطات التنفيذية بإصدار تعليمات وقوانين تقيد الحريات وتعطل العمل ببعض مواد الدستور كما في اوقات الطوارئ والظروف القاهرة، فإن هذه الاخرى يجب ان تكون بطريقة منظمة وفقا لنصوص قانونية كما جاء في الدستور العراقي ان قانون الطوارئ هو نظام استثنائي يقصد به دعم السلطة التنفيذية بالإمكانيات التي تحد بها من حقوق الأفراد وحرياتهم لمواجهة الظروف الطارئة التي تهدد السلامة العامة أو أمن البلد. ويجب تبعا لذلك على السلطة التي حددها قانون الطوارىء ان تتقيد بالغاية المحددة لها عند اتخاذ أي من التدابير المنصوص عليها في القانون وبما لا يخرجها عن الوسائل التي تتفق مع أحكام الدستور.

ولابد من ان تكون اسباب وشروط اعلان حالة الطوارىء واضحة ومنصوص عليها في الدستور او في قانون الطوارىء لأجل تقييد السلطة التنفيذية بها. أما الإجراءات التي تتخذها الحكومة في ظل حالة الطوارئ فإنها تختلف باختلاف النظام الدستوري القائم سواء من حيث مداها أو طريقة ممارستها طبقا لتلك النصوص.

وما يتعلق بالدساتير والقوانين العراقية المتعاقبة فأنها لم تسلك مسلكا واحدا في معالجة سلطة إعلان حالة الطوارئ، وفي نفس الجانب نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه لا يجوز فرض أية قيود على الحق في الاحتجاج إلا إذا أوفت تلك القيود بجميع عناصر «الاختبار الثلاثي العناصر»: **القانونية ـ الضرورة والتناسب ـ مشروعية الهدف**.

توظيف الدليل لخدمة الفاعلين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان:

- قم بقراءة أي تعهد بعناية قبل التوقيع او الموافقة عليه.
- اطلب استشارة المختصين بالقانون في حال تعذر عليك تقدير المخاطر المترتبة عن التوقيع.
- في حالات الاعتقال أو التوقيف امتنع عن التوقيع على أي ورقة تحمل صيغة تعهد واطلب حضور محامي لضمان عدم ضياع حقوقك.
- في حال اجبارك على التوقيع بامكانك الاعتراض لاحقا على التصرف لأنه لم يتم بإرادة حرة ويشوبه الإكراه الذي يعد من عيوب الرضا.
- في حال اجبارك التوقيع بإمكانك الدفع بعدم شرعية وقانونية الإجراء من حيث الأصل لمخالفته الدستور والقوانين الضامنة للحريات والحقوق.

مسرح الجريمة

هو الشاهد الصامت للجريمة والذي أجمع الخبراء بأنه المنطقة التي تبدأ منها الخيوط التي تساعد على كشف الغموض، والتعرف على ملامح الجاني وجمع الأدلة الجنائية لإثبات وجود علاقة بين المتهم والجريمة إذا كان هو مرتكبها، ويساعد مسرح الجريمة وما فيه من آثار على التعرف على الظروف وملابسات وهنا يتعرف المحقق على الظروف المخففة أو المشددة أو القصد الجنائي أو الباعث على ارتكاب الجريمة

أهمية مسرح الجريمة

أن الأهمية أو الغرض من الكشف على مسرح الجريمة ميدانيا تتجلى في إثبات حقيقة وقوع الجريمة وكيفية وقوعها ونوعها والوصول الى فاعليها أو نسبتها إلى مرتكبيها وكذلك حفظ صورة طبق الأصل لمسرح الجريمة وتوثيقه (تصوير) كأرشيف يحفظ في إضبارة الدعوى ليطلع عليها القاضي والمحقق والمحامي وكل من له علاقة في القضية في كافة أدوار ومراحل التحقيق والمحاكمة لأن مسرح الجريمة هو المكان الذي تنبثق منها كافة الأدلة المادية التي قد تدين أو تبرئ المتهم

أنواع مسرح الجريمة: ينقسم مسرح الجريمة طبقا للتقسيم التقليدي إلى عدة أنواع منها.

أولا ـ مسرح الجريمة المغلق:

وهو المكان الذي يحدد بحدود معينة بطبيعته ويمكن التحكم فيها بغلقه ومنع أي فرد من الدخول إليه والتحكم في من يتردد عليه مثل الشقق والمباني السكنية أو التجارية وكل الأماكن الأخرى التي يمكن السيطرة عليها أثناء معاينتها إذ تشمل أماكن دخول وخروج تسمح بالسيطرة عليها ببساطة وبالتالي حفظ ما به من آثار وتجنب العبث بها من قبل أشخاص لا تربطهم صلة بالسلطات المختصة المعنية بمعاينة مسرح الجريمة وحمايته من العوامل الطبيعية كالشمس والهواء والرطوبة وغيرها من العوامل التي قد تحدث تغيرات على الآثار المتواجدة بمسرح الجريمة إذ يعد مسرح الجريمة المغلق الأقرب لكشف الحقيقة نظرا لعدم تعرض آثاره لعوامل خارجية دخيلة قد تتلف معالمه الأصلية، وتتمثل أهم خصائص المسرح المغلق فيما يلي:

- له مداخل ومنافذ (مخارج) يمكن فحصها ومعاينتها وتحديد طريقة الدخول والخروج والأدوات المستخدمة للوصول إلى داخل مسرح الجريمة، فقد يكون الدخول إليه بتكسير أو تحطيم الباب أو النافذة وقد يكون بدون عنف فلا يخلف أي آثار مما يوحي بأن الجاني قريب للضحية أو أن معه مفتاح للمسكن سواء بصفته قريب أو تمكن من الحصول عليه وتقليده.
- معاينة المسرح المغلق تساعد على اكتشاف الباعث وتحديد الغاية من ارتكاب الجريمة، ويتحدد ذلك من الآثار الظاهرة على مسرح

الجريمة كوجود آثار السائل المنوي مما يدل أن الجاني مارس الجنس أو حاول ذلك أو اختفاء مال أو أشياء ثمينة مما يجعل من السرقة هي الباعث.

- تحديد وقت ارتكاب الجريمة بالعثور على آثار متخلفة عن الجاني في مسرح الجريمة قد تفيد في إثبات وقت ارتكاب الجريمة ولو مبدئيا مثل العثور على أداة إضاءة يدوية أو أعواد ثقاب أو أن المصابيح مضاءة مما يفيد بأن الجريمة ارتكبت ليلا.
- تحديد عدد الجناة المنفذين وتحديد دور كل منهم وتحديد شخصيتهم ودرجة خطورتهم تبعا لطريقة الاقتحام ووقته خصوصا لو كانت الشقة أو المحل في شارع رئيسي أو مكان عام مما يتطلب الجرأة والمخاطرة، أو سرقة خزنة حديدية مما يوحي بالضرورة إلى خطورة المجرمين وعلى الأغلب اعتيادهم.

ثانيا: المسرح الجريمة المفتوح:

هو المكان غير محدد مثل الأرض، الفضاء، الأراضي الزراعية، الطرق، الشوارع، الحقول طريق عام... الخ وهذا المسرح يصعب السيطرة عليه لسهولة عبث الطبيعة فيه ولذلك يجب سرعة فحصها.

خصائص المسارح المفتوحة ما يلي:

1 ـ مسرح المفتوح يسهل تحديد خط سير السيارات إن استخدم الجاني سيارة في قيام الجريمة تبقى الآثار في مسرح الجريمة.

2 ـ يحدد الصلة بين الجاني والمجني عليه في حالة ثم استدراجه إليه بمحض رغبته ومثالها آثار العنف.

3 ـ يساعد على ارتكاب الجريمة مثال، وجود الجثة المعثور عليها وعدم وجود آثار دماء بالمكان الذي عثر عليها فيه يدل على نقل الجثة من مسرح الجريمة.

ثالثا: مسرح تحت الماء:

قد يرتكب المجرمون جرائمهم تحت الماء أو يرتكبونها في اليابسة ويلقون بالأداة المستخدمة في الجريمة في الماء وعدة أيام وتطفو الجثة بعد أن تصاب بالتيبس وقد لا تطفو في حالة ربط الجثة بجسم ثقيل الوزن كالحجارة أو قطعة كبيرة من الحديد ن فتظل مطمورة في العمق مما يستلزم إنزال الغواصين للبحث عنها.

وللمحافظة على مسرح الجريمة تحت الماء، يتطلب إتباع ترتيبات خاصة، والتي تتمثل في حساب سرعة التيارات المائية، واتجاهها وكثافة الشيء المطلوب البحث عنه وأخذ المسافة المناسبة التي يمكن أن يتحرك الأثر المادي بسبب حركة الماء.

رابعا: مسرح الجريمة المتحرك:

تنوع مسرح الجريمة كذلك حسب شكل المكان الذي ارتكبت فيه الجريمة سواء أكان عقارا أو منقولا في مسرح الجريمة العقاري هو الذي يقع على أرض ثابتة، أما مسرح الجريمة المنقول فيقع في أماكن متحركة بطبيعتها كالجرائم التي تقع في السفن والطائرات والقطارات.

إجراءات التعامل مع مسرح الجريمة لغير العاملين:

- يجب إخبار الجهات المعنية بأسرع وقت في حال مشاهدة مسرح جريمة.
- عدم الدخول لمسرح الجريمة وعدم العبث لاحتوائه على أدلة وآثار.

- عدم لمس أي شيء من الآثار الموجودة.
- الحفاظ على مسرح الجريمة لحين وصول الأجهزة المختصة وإبقاء مسرح الجريمة كما هو عليه.
- في حال حدوث أي طارئ مثل الحريق في مسرح الجريمة عليك أن تخرج المصابين من مسرح الجريمة وانقاذهم.

الحفاظ على الأدلة في مسرح الجريمة بالنسبة للعاملين ميدانيا:

- جمع كل دليل من الأدلة باستخدام معدات نظيفة (غير مستخدمة ويمكن التخلص منها).
- تحريز وتغليف جميع الأدلة بطريقة تمنع تلوث الدليل.
- ارتداء القفازات وواقي الرأس وغطاء الأحذية وقناع الوجه مع تغييرها بانتظام أثناء عملية جمع الأدلة
- ارتداء اللباس الواقي النظيف بحيث يمكن التخلص منها (وفقا للوائح الصحة والسلامة)
- تعبئة وتغليف كل دليل على حدة ووضعه في الحرز المناسب والتغليف المناسب (الكراتين من الورق المقوى، الأكياس الورقية، الحاويات البلاستيكية المعقمة) لحماية الأدلة من التلوث أو التلف أو التدمير.
- ضمان عدم التبادل بين الأدلة التي تم جمعها من المشتبه بهم والمجني عليهم لحماية الدليل من التلف أو التلوث.

- تذكير الأفراد الآخرين من العاملين بأهمية جمع أي ملابس وإتباع الإجراءات المناسبة في التغليف والتحريز.
- تأكد من أن السجل يحتوي على التفاصيل التالية للأشخاص المخولين بالدخول لمسرح الجريمة (الإسم ـ الوظيفة ـ سبب الدخول ـ وقت الدخول ـ وقت الخروج ـ معلومات الإتصال ـ التوقيع).

الاعتبارات القانونية والاخلاقية واعتبارات الكرامة الانسانية[1]

الاعتبارات القانونية

مع أن هناك مبادئ عامة تتعلق بالتحقيقات في مسرح الجريمة فإن القوانين والنُظم والقواعد المحلية تحكم العديد من أنشطة التحقيق في مسرح الجريمة وعملية التحليل الجنائي. وهي تتعلق بمسائل منها كيفية الحصول على إذن بالدخول الى المسرح، وإجراء التحقيق، ومناولة الادلة (كنوع الإجراء المطلوب لحفظها وتقديم الأدلة المادية إلى مختبر التحليل الجنائي وهي في النهاية تحدد مدى القبول بالأدلة التي تم جمعها في مسرح الجريمة وقد يؤدي عدم التقيد بالقوانين والقواعد واللوائح التنظيمية القائمة الى حالة لا يمكن معها استخدام الأدلة في المحكمة. لذا ينبغي أن يكون العاملون في مسرح الجريمة ملمين بتلك القوانين وأن يكفلوا الامتثال لها على النحو الواجب، وإذا لم توجد قوانين وقواعد ولوائح تنظيمية ملائمة للتمكين من القيام بعملية التحليل الجنائي، قد يكون وضع مثلها عندئذ أمرا ضروريا.

(1) «مسرح الجريمة والادلّة المادية ـ توعية الموظفين غير المتخصصين في التحليل الجنائي/ مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة»-https://www.unodc.org/documents/scientific/ST_NAR_39_A.pdf :

الاعتبارات الأخلاقية واعتبارات الكرامة الانسانية:

بمعزل عن القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية المحلية تحدد مدوّنات السلوك المهني الالتزامات الأخلاقية للموظفين العاملين في مسارح الجرائم. وتشدد تلك المدونات عادة على اهمية التصرّف بعناية ومهنية (بذل العناية الواجبة)، وموضوعية (معاملة الأدلة على أساس ما تُظهره، لا ما تعتقد أنها تظهره) وإذا كان هناك صراع بين حفظ الادلة وإمكانية إنقاذ حياة بشرية فإن الأولوية تُعطَى دائما للرعاية الطبية الطارئة وتعنى مِدوّنات السلوك أيضا بضرورة احترام الأفراد وكرامتهم الإنسانية لدى فحص الأدلة المادية وجمعها من الجثث أو الاحياء واحترام خصوصية الضحايا وهذا يشمل مراقبة الوسائط الاعلامية وتنظيمها.

اعتبارات الصحة والسلامة:

قد يتعرّض الموظفون العاملون في مسرح الجريمة لمخاطر تتعلق بصحتهم وسلامتهم ولا تتضح جميع المخاطر فورًاوقد يظهر بعضها مع تطوّر التحقيق. وقد تأتي المخاطر المحتملة من عدد من المصادر

- المواد الكيميائية: أما تلك الموجودة في مسرح الجريمة كما في حال المختبرات السرية على سبيل المثال وإما المواد الكيميائية المستخدمة في إطار التحقيق والتحري.
- المواد البيولوجية: مثل الدم والسائل البشري الذين قد يشكلان خطر العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية متلازمة نقص المناعة المكتسبة وغير ذلك من الأمراض.
- المتفجرات غير المنفجرة: مثل الفخاخ المتفجرة.

- الاسلحة النارية.
- العوامل البيئية: مثل الحرارة أو البرودة المفرطتين.
- البنى الغير الامنة وبخاصة لدى جمع الأدلة من مواقع الحرائق والقصف البيئة غير الآمنة حيث يكون الجاني ما زال موجودا في مسرح الجريمة.
- مخاطر أخرى: الأشياء الحادة والمخاطر الإشعاعية والنووية والكهربائية، والغازات، وما إلى ذلك.

الخاتمة

في نهاية دليلنا هذا والذي عمل على اعداده مجموعة من مدافعي جمعية النضال لحقوق الانسان وبدعم من جمعية الامل العراقية ضمن مبادرات مشروع حماية المدافعين الممول من الاتحاد الاوربي، والذي استغرقت فترة اعداده ستة اشهر تضمنت كتابة الفكرة والمباشرة بجمع المصادر واجراء لقاءات مع مختصين في مجال الادلة الجنائية (اكاديميين، باحثين، حقوقيين، مدافعين، منظمات، محققين قضائيين) بالاضافة الى خلاصة البحث في مدونات وتقارير وبحوث المنظمات الدولية والمحلية المتعلقة بمجال الادلة الجنائية.

نأمل ان نكون قد وفقنا بنقل ما حصلنا عليه من خبرات في مجال الدفاع عن حقوق الانسان والعمل التطوعي، خدمة لزملاء حركة المجتمع المدني الفاعلين لكي يستمروا بالعطاء وهم متمكنين من الاداء اعمالهم ونشاطاتهم بافضل صورة وبسلام وامان، ولاننسى قصص زملائنا الراحلين الذين قد ارتفعت ارواحهم من اجل استمرار مسيرة الدفاع عن الحقوق اضافة للجرحى والمعتقلين والملاحقين والكثيرين ممن ضحوا لاجل مجتمع حاصل على الحقوق والحريات بنسبة نأمل برفع درجة بريقها بالعمل المستمر.

كما نذكر بأهمية حقوق الإنسان والدفاع عنها بغض النظر عن مستوى

الاحتياجات الأساسية للفرد، اذ يمكن لحقوق الإنسان أن تضمن توفير الحد الأدنى من الشروط المطلوبة لحياة كريمة، مثل الغذاء والمسكن والتعليم والعمل، وتمكن الفرد من استغلال الفرص المتاحة له لاجل نماء مستدام له وللاجيال من بعده، كما تضمن حرية اختيار نمط الحياة وحرية التعبير.

لذا ندعو جميعَ الفاعلين في الدفاع عن حقوق الإنسان من افراد ومنظمات وفرق تطوعية بالاستمرار في النضال لأجل الحقوق، وان يتذكروا دوما ان الحقوق تنتزع ولا تطلب وان الاصوات الهدارة تسمع صناع القرار حتى وان كانوا خلف الجدران، وان تلك الحقوق هي حقوق الجميع اينما كانوا واينما تعرضوا للانتهاك.

مع التشديد على زملائنا الفاعلين والناشطين باخذ جميع التدابير الضرورية واللازمة لحمايتهم من المخاطر وذلك بالاطلاع على على الادلة الارشادية ومناهج السلامة وادوات ومهارات الدفاع عن حقوق الانسان وان يعرفوا حقوقهم القانونية، اذا ان وجودهم مهم لنا وللمجتمع وهم بالفعل القيمة المضافة.

تقبلوا تحياتنا وامنياتنا الخالصة لكم بالسلامة والتوفيق...

الفهرس

الشكر والتقدير 5
مقدمة 7
الاهداف 11
توضيح بعض المفاهيم الخاصة بحقوق الإنسان: 12
الحيز المتاح للمجتمع المدني ونظام حقوق الإنسان من منظور الأمم المتحدة 15
التحديات التي تواجهها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني 19
المعايير القانونية الدولية المتصلة بعمل المجتمع المدني 23
الادلة الجنائية 26
بصمة الحمض النووي DNA: 30
بصمات الأصابع: 35
التقرير الطبي العدلي الاولي 41
الفحص التشريحي بعد الموت / Postmortem examination 45
الفحص التشريحي بعد الموت في المستشفى: 47
الأدلة الحيوية: 50
المقذوفات والأسلحة: 54
الادلة الهوائية أو الفضائية: 59
الأدلة الجنائية الرقمية أو الدليل الرقمي: 63

الأدلة القولية ـ الاعتراف: 68
التعهد والالتزام: 73
مسرح الجريمة 77
الخاتمة 85